المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية

(دراسة على عينة من نساء الأسر الزراعية)

بقرية خورشيد - محافظة الاسكندرية

عدلى على أبوطاحون*

مقدمة

لقد أخذ الفكر المعاصر بمفهوم جديد للتنمية ، حيث لم يعد ينظر للتنمية اليوم على أنها مجرد نمو اقتصادى، بل إن الاهتمام أخذ يتجه إلى مجالات التنمية المختلفة من اجتماعية وبشرية وثقافية وسياسية وكذا مجالات صيانة البيئة ومراعاة حق الأجيال القادمة فى الموارد المتوفرة والبيئة النظيفة. لقد أصبح المفهوم الجديد للتنمية المتواصلة عاملاً هاماً فى الحوار الذى يدور اليوم بين مختلف دول العالم حول الاتفاق علىّ نظام جديد للاقتصاد العالمى . وإذا كانت التنمية طبقاً لهذا المفهوم عملية مستمرة متواصلة ومتكاملة ، وشاملة لمختلف القطاعات والأنشطة فإن مما لاشك فيه أن محور هذه التنمية المتواصلة يرتكز على التنمية البشرية وذلك من منطلق أن البشر هم الأداة المخططة والمنفذة لكل تطور فى المجتمع .

والدعوة إلى التنمية البشرية كمدخل صحيح للتنمية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة تكتسب أهميتها من منطلق أن الإنسان السليم جسمانياً وعقلياً ونفسياً والمتحرر من أى قيود أو أغلال والمدرب والمتعلم والواعى هو الإنسان المطلوب لتحقيق التقدم وهو الضمان لنجاح عملية التنمية، وحيث إن المرأة تمثل نصف القوة البشرية تقريباً فى أى مجتمع من المجتمعات، كما أنها تمثل عنصراً مشاركاً فى القضايا المجتمعية بطريقة مباشرة (بشخصها) أو بطريقة غير مباشرة (من خلال أفراد

* د. عدلى على أبو طاحون: استاذ الاجتماع الريفى المساعد - جامعة المنوفية .

أسرتها) فإن للمرأة دوراً حيوياً فى قضية التنمية ، حيث يعد دور المرأة فى أى مجتمع أحد المقاييس الهامة التى تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره، وتعد مشاركة المرأة فى العمل المنتج الخلاق انعكاساً لحركة المجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

المشكلة البحثية وأهميتها

تعتبر تنمية المرأة والاهتمام بقضاياها غاية ووسيلة فى نفس الوقت ، فهى غاية باعتبار أن المرأة إنسان له حق الإنسان - الذى كرمه الله فى أن يعيش حياته ويستمتع بحقوقه وهى لن تستطيع أن تعيش هذه الحياة الكريمة أو أن تستمتع بهذه الحقوق المشروعة إلا إذا أتيحت لها فرص النماء وهى وسيلة باعتبار أن تحقيق أهم أدوار المرأة وهى رعاية الأسرة والطفولة والإسهام فى عملية التنمية لايمكن أن يتحققا إلا إذا أهلت لهما المرأة تأهيلاً كافياً وفعالاً .

ويكفى أن نشير إلى أن النساء يشكلن نصف المجتمع تقريباً ، كما أن عدد النساء فى سن الإنتاج (١٥ - ٦٥ سنة) وفقاً لتعداد ١٩٨٦ يبلغ نحو أحد عشرة ملايين وهو رصيد ضخم من القوة البشرية ، حيث تعد الموارد البشرية ورأس المال البشرى والعنصر البشرى أساس التنمية ، إلا أن الأرقام تشير إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور فى قوة العمل بلغت ١٢٪ فى عام ١٩٩٠[١].

كذلك فإنه إذا كان عمل المرأة كربة بيت وعملها فى الإنتاج غير المنظور ينظر إليه على أنه واجب يندمج فى إطار وظيفة النساء الطبيعية دون أن يترجم حتى الآن إلى مصدر للدخل والثروة فى الحسابات القومية، إلا أن المرأة مسئولة عن توجيه دخل الأسرة وإنفاقه ، ومن ثم فهى بطريق غير مباشر مسئولة عن إنفاق مايربو على ٨٥٪ من الدخل القومى [٢].

بالإضافة إلى ذلك فإن للمرأة ودورها تأثيرات متعددة فهى تُعد الأجيال الجديدة وهى العامل الرئيسى والضابط للتغييرات الحادثة فى وظائف الأسرة ونشاطاتها السائدة فى عالم اليوم وماقد يترتب عليها من عنف وجرائم أخلاقية وفساد ، بالإضافة إلى دورها الهام فى الحد من الزيادة السكانية التى يشهدها المجتمع المصرى والريفى منه على وجه الخصوص .

من هنا نجد أهمية بمكان إحياء دور المرأة فى تنمية المجتمع خاصة أن معظم الكتابات التى تناولت عملية تنمية المجتمع تشير إلى أن السبيل الحقيقى لرفع مستوى الأفراد هو أن تتم عملية التنمية من خلال مبادرة أعضاء المجتمع ومن خلال تصرفاتهم الجماعية حيث يرى بطرس [٣] أن

مشاركة أفراد المجتمع من الرجال والنساء والشباب فى شئون مجتمعهم وبيئتهم تعد ركيزة أساسية من ركائز عملية التنمية، وليس غريباً أن ترتبط المشاركة الاجتماعية للفئات المختلفة من سكان المجتمع المحلى بالتنمية والتخطيط أكثر من ارتباطها بأى مجال آخر لأن التنمية تمس صميم حياة الأهالى وتؤثر فى مصالحهم الحالية والمستقبلية .

كما تشير أيضاً دراسات كثيرة إلى أن من أهم الاستراتيجيات التى تعتمد عليها عملية التنمية الناجحة هى مشاركة المجتمع المحلى ، بمعنى مشاركة جميع فئات المجتمع من رجال ونساء وشباب والعمل معاً لتجاوز واقعهم المتخلف والعمل على تحسينه باستمرار [٤] .

وتمثل المرأة فى المجتمع النامى كما فى غيره من المجتمعات قطاعاً سكانياً كبيراً ، ومن ثم فإن إهمال مشاركة المرأة فى كافة عمليات ومراحل التنمية يلحق الضرر بالمجتمع ، ذلك أن إغفال هذه الطاقة البشرية التى تمثل نصف المجتمع يعد من الخطورة بمكان ، إذ أن استئثار الرجل بالاشتراك فى عمليات وضع الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها لايضمن حسن تعاون هذا القطاع النسائى من سكان المجتمع ، وبالتالى تكون المرأة هى المستقبل للخدمة دون أن تكلف نفسها جهد صياغة هذه الخدمة بالصيغة التى تراها محققة لأهدافها وأهداف أسرتها[٥] .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يصبح من الضرورى خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها كما يجب ، حيث يجب العمل على إزالة المعوقات التى تقف فى سبيل تحقيق المرأة لدورها أو تحد من قدرتها على أداء هذا الدور. حيث إن هناك معوقات كثيرة تواجه قيام المرأة بدورها منها معوقات خاصة بالمرأة وحدها ومنها معوقات مشتركة يواجهها الرجال والنساء على السواء . فمن المعوقات المشتركة بين الرجال والنساء ارتفاع نسبة الأمية وتدنى المستوى التعليمى وبالتالى انخفاض القدرة على اكتساب المهارات التى تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وإن كان حظ المرأة فى هذا التدنى كبيراً مقارنة بالرجل. وفى هذا المجال يكفى أن نشير إلى أن النسبة المئوية للإناث اللاتى يقرأن ويكتبن منسوبة إلى الذكور تبلغ ٦٦٪ ، كما أن نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الابتدائى تبلغ ٨٢٪ ، وذلك كله عن عام ١٩٩٦[٦] .

أما عن المعوقات التى تواجه المرأة وحدها فمنها متاعب المرأة العاملة والتى تتمثل فى تشعب دور المرأة بين الأعمال المنزلية وعملها خارج المنزل، فى الوقت الذى لاتتوفر فيه التسهيلات الكافية

لتحقيق كلا الدورين ، وكذلك مشكلات الأحوال الشخصية ، فبالرغم من المكانة التى تتمتع بها المرأة فى ظل الشريعة الإسلامية التى استهدفت حماية وتنظيم أوضاعها فى الأسرة والحياة الزوجية نجد أن الممارسة والتطبيق فى كثير من الأحيان تبعد كل البعد عن روح الإسلام ونصوص التشريع .

كذلك من أهم المعوقات وجود تصورات غير حقيقية وغير واقعية تسود بين دوائر المثقفين ورجال السياسة عن أوضاع المرأة والأسلوب الأمثل نحو تغيير هذه الأوضاع . ولقد تم رصد بعض هذه التصورات ومنها أن المرأة ، وخاصة المرأة الريفية ، ينظر إليها على أنها مجرد ربة منزل ولا تشارك فى العمل ولا فى الأنشطة التنموية ، وهى فى ذلك تعد عقبة فى سبيل التنمية ، كذلك يسود أيضاً تصور خاطىء يرتبط بالموضوع ذاته وهو أن حركة تحرير المرأة تفهم علي أنها الحركة التى يمكن من خلالها أن تنتقل المرأة من البيت إلى العمل ، ويعنى ذلك أن المرأة المتحررة هى فقط تلك التى تؤدى عملاً رسمياً خارج نطاق المنزل[٧] .

كذلك هناك معوقات أخرى تتمثل فى التناقض بين نصوص القوانين والممارسة حيث إن هناك تناقض واضح بين القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة وبين الممارسات الفعلية وذلك نتيجة لمعايير ثقافية سائدة فمثلاً نجد أن الدستور سوّى بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات فى إطار الشريعة الإسلامية إلا اننا نجد فى كثير من الأحيان وجود تفرقة بين الرجل والمرأة وقد يرجع ذلك إلى وجود معايير ثقافية تحدد الأوضاع الإجتماعية مسبقاً لكل من المرأة والرجل فى النسق الاجتماعى .

والملاحظ أن المرأة الريفية تواجه معوقات مثل مثيلتها الحضرية ولكن بصورة أكبر وأعمق نظراً لما يعانيه الريف المصرى من تخلف حضارى يترك آثاره بصورة واضحة على المرأة .

وهذه الدراسة معنية بدراسة المعوقات الثقافية ، القيمية منها والمعيارية ، والتى تحد من قيام المرأة بدورها التنموى وبمعنى آخر تلك المحددات القيمية والمعيارية التى تحد من اشتراك المرأة فى الأنشطة التنموية وذلك من منطلق أهمية الثقافة بصفة عامة والقيم والمعايير بصفة خاصة فى بناء أدوار المرأة.

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة على نحو ما ذكر سابقاً التعرف على المعوقات القيمية والمعيارية لدور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، واتساقاً مع الهدف الرئيسى للدراسة فلقد تضمنت

الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية يضمها جانبان أحدهما نظرى والآخر ميدانى .

فبالنسبة للجانب النظرى استهدفت الدراسة الآتى :

١- التعرف على مكانة المرأة وأوضاعها فى الحقب التاريخية الماضية من خلال رؤى العلماء الاجتماعيين .

٢- توظيف النظرية الاجتماعية المعاصرة لدراسة المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية .

٣ - التعرف على أهمية مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، ومجالات أنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة .

وبالنسبة للجانب الميدانى فإن الدراسة تستهدف الآتى :

١ - التعرف على أهم القيم والمعايير المعوقة لقيام المرأة بدورها فى الأنشطة المجتمعية وذلك من خلال عينة الدراسة .

٢ - محاولة الخروج بمجموعة من التوصيات التنفيذية والتى من شأنها تحسين دور المرأة فى الأنشطة المجتمعية .

تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة علي التساؤلات الآتية :

١ - هل تغير دور المرأة سلباً أو إيجاباً عبر التاريخ ؟

٢ - كيف يمكن توظيف النظرية الاجتماعية المعاصرة فى تغيير دور المرأة بحيث يكون أكثر إيجابية تجاه مشاركتها فى أنشطة مجتمعها المحلى؟

٣ - ماهى أهمية عملية مشاركة المرأة لها ولمجتمعها ؟ وماهى المجالات المقترحة لأنشطتها ؟ وماهى المعوقات التى تقف عقبة فى سبيلها ؟

٤ - ماهو الدور الذى يمكن أن تلعبه القيم والمعايير فى بناء دور المرأة؟

٥- ماهى القيم والمعايير المجتمعية التى تعوق مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية؟

٦ - ماهى التوصيات التى يمكن إستخلاصها لرفع كفاءة وتحسين دور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية؟

الاتجاهات النظرية والمرجعية

أولاً - وضع المرأة من خلال رؤى الفلاسفة الاجتماعيين القدامى :

لقد نادى الفلاسفة الاجتماعيون منذ القدم بضرورة إعطاء المرأة حقوقها ففى عام ١٧٨٨ نادى كوندرسيه بضرورة إعطاء المرأة حقوقها السياسية والوظيفية والتعليمية ، وكذا فى عام ١٨٦٦ نادى جون ستيوارت ميل بضرورة إعطاء المرأة حق التصويت ، ولعل باخوفن وهو محام سويسرى يعتبر من أهم علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر الذين حاولوا إلقاء بعض الضوء على دور المرأة فى الحضارة والمركز الاجتماعى الذى كانت تحتله فى المجتمعات القديمة والبدائية[٨]. وقبل التعرض لجوهر نظرية باخوفن والتى ضمنها كتابه الهام «حق الأم» يجدر الذكر أن الباحثين، وهم بصدد تحديد أصل الأسرة فى المجتمعات البشرية القديمة ، قد سلكوا ثلاثة اتجاهات رئيسية، الاتجاه الأول والذى يمثله باخوفن أعطى المرأة كامل حقوقها باعتبار أن الأسرة الأمومية كانت الأصل، أما الاتجاه الثانى فيرى سيادة الرجل على أساس أن الأسرة الأبوية هى الأصل ، أما الاتجاه الثالث فيمثله أولئك الذين رأوا تعادلاً فى المراكز الاجتماعية بين الرجل والمرأة .

وفى نظام الأسرة الأمومية تكون السيادة للمرأة بصفة عامة : الأخت ، الأم ، الابنة ، فصلة الرحم هنا تقف موقف السيادة ، أما نظام الأسرة الأبوية فتكون السيادة للذكور ويعلو شأن الأب والجد المشترك والأب والابن وتكون الغلبة لرابطة الدم[٩] .

وبالنسبة لنظرية حق الأم لباخوفن فإننا نجده يذكر فى مقدمة كتابه « يرتبط تطور الجنس البشرى وتقدم الأخلاق ارتباطاً وثيقاً بحكم المرأة ، كما يرتبط به أيضاً تنظيم الشعور الدينى وتربيته وتهذيبه وبالمثل يجب أن يرد إلى نظام سلطة الأم وسيادة المرأة كل مباهج الحياة العليا الراقية . ولقد ظهرت الرغبة القوية فى تطهير الحياة وتنقيتها من الشوائب والارتقاء بها عند المرأة قبل أن تظهر عند الرجل ، كما أن المرأة تملك درجة أعلى من القدرة الطبيعية على توجيه هذه العملية والتأثير فيها. إن ظهور القانون الأخلاقى بأكمله بعد مرحلة البربرية يرجع فى المحل الأول إلى المرأة وحدها.

والواقع أن إسهام المرأة فى المجتمع لايقتصر على قوة إعطاء الحياة فقط بل إنه يتمثل أيضاً فى قدرتها على إضفاء الجمال على هذه الحياة . ولقد كان إدراك المرأة لقوى الطبيعة أسبق على إدراك الرجل لها ، كما أنها تمتلك العواطف والآمال التى يمكن بها التغلب على المرض وقهر الموت . ومن هذه الزاوية يبدو حكم النساء بمثابة شهادة ودليل على تقدم الحضارة فهو مصدر الحضارة وضمان استمرارها فضلاًعن كونه مرحلة تدريبية ضرورية فى تاريخ الإنسان . ومن هنا كان حكم النساء فى ذاته تحقيقاً للقانون الطبيعى الذى يجب أن تراعى أحكامه الشعوب والأفراد على السواء »[١٠] .

ولقد حاول باخوفن فى كتابه إلقاء بعض الضوء على دور المرأة فى الحضارة والمركز الاجتماعى الذى كانت تحتله فى المجتمعات القديمة والبدائية وماكانت تتمتع به من قوة سياسية وقانونية وسلطة فى المجتمع ، وحاول أن يستدل على ذلك من خلال الكثير من الأساطير القديمة والتى تعكس النظام الأمومى فيشير إلى أن أسطورة إيزيس يستدل منها على أن المجتمع المصرى كان مجتمعاً أمومياً ، كما أنه يشير إلى أن إله الأرض يظهر فى معظم هذه الأساطير على أنه أنثى وليس ذكراً ، وكان أول مظهر للعبادة هو عبادة الآلهة الأنثى فى كثير من المجتمعات القديمة ، فمثلاً كانت ربة الحكمة عند اليونان والرومان هى أثينا ومنيرفا .

ولقد لقيت نظرية حق الأم كثيراً من المعارضة وظهرت نظريات عديدة تنادى بأن «حق الأب» هو الشكل الطبيعى أو الأول للعائلة وأن حكم النساء لم يظهر ، إن كان قد ظهر على الإطلاق، إلا فى مرحلة تالية من التاريخ لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية ، إلا أن بعض الكتاب المحدثين يرون أننا إذا فكرنا فى الأمر فسوف نجد أن المرأة وليس الرجل هى المخترعة والمبتكرة الأولى التى وضعت أسس الحضارة بصرف النظر عن شكل نظام النسب ، ويرى هؤلاء الكتاب أن الأوضاع العامة التى كانت تسود هذه المجتمعات هى التى أملت على المرأة أن تقوم بهذا الدور حيث إن الأشكال الأولى المبكرة للمجتمعات الإنسانية هى أشكال كانت الحياة فيها تعتمد على الجمع والالتقاط والصيد والقنص وكان الرجل يخرج لمطاردة الحيوانات وقنصها تاركاً وراءه المرأة لترعى شئون أطفالها وبذلك ارتبطت المرأة بالحياة المستقرة والتى أتاحت لها فرصة كافية للكشف والتأمل ، ولقد أعطت حياة الاستقرار للمرأة فرصة لملاحظة أحداث الطبيعة وتقليدها ومحاكاتها وعن طريق هذه الملاحظة والمحاكاة تمكنت المرأة من تدجين الحبوب واستئناسها أى أنها توصلت إلى الزراعة ، ولقد كانت حياة الاستقرار هى البداية الأولى لظهور الحضارة الإنسانية وكانت المرأة هى أول من حمل مشعل

الحضارة[١١] .

ولقد كتبت راى ستراتشى فى الأربعينات من هذا القرن تحاول أن تبرر المركز المتدهور الذى تحتله المرأة بالنسبة للرجل وتدافع فى نفس الوقت عن النساء فتقول «إذا رجعنا إلى أقدم مانعرف من عصور التاريخ لرأينا أن للنساء فيها مكاناً وشأناً بل هن فى الحقيقة بمثابة المادة الأولية للتاريخ لأنهن نصف النوع البشرى الذى يتألف منه التاريخ ، على أننا حين نمعن النظر نجد أن حياة النساء يكتنفها ظلام دامس ، وتحاول راى ستراتشى أن تبرر المركز المتدهور الذى تحتله المرأة بالنسبة للرجل فترجع ذلك إلى أربعة عوامل هى :

(١) فروق الجنس ، (٢) النظم العسكرية ، (٣) القوة الاقتصادية ، (٤) الأفكار المعنوية .

ومن بين هذه العوامل الأربعة يعتبر عامل الجنس أو الفروق الجنسية بين الرجل والمرأة أساس المشكلة كلها إذ لولا أن المرأة أضعف من الرجل ولولا أنها مهيأة للنهوض بأعباء الأمومة لما كان هناك تقسيم للعمل على أساس الجنس ولما نشأت عادة من العادات الخاصة الناشئة عن هذا التقسيم .

وبالنسبة للعامل الثانى نجد أن القتال المتواصل الذى انهمك فيه الجنس البشرى واضطلاع الرجل بالحرب والإغارة وابتعاد المرأة عن ذلك النشاط العسكرى ، وبخاصة حين كانت الحرب تعتمد على القوة البدنية الفردية ،كان من الأسباب التى أدت إلى تدهور منزلة المرأة الاجتماعية وإن كان هذا الوضع قد تغير تغيراً ملموساً بعد أن تغيرت أداة الحرب وأساليبها حيث أصبحت المرأة تقوم بدور لايمكن إنكاره فى هذه الحروب وإن كان دورها يتم فى الغالب خلف الصفوف نظراً لطبيعتها الخاصة وقدرتها الجسمانية المحدودة .

كذلك لعب العنصر الاقتصادى والذى كان يتمثل فى قيام المرأة بالأعمال التى يترفع عنها الرجل دوراً هاماً فى تحديد مركز المرأة حيث كانت المرأة تعتبر فى الماضى، ومازالت ، تعتبر فى المجتمعات القبلية المتخلفة فى مركز متدنى للغاية ، ولم يتغير الأمر كثيراً فى المجتمعات المتقدمة وإن كانت طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تقوم به المرأة قد تغيرت بالضرورة إلا أن المرأة مازالت تحصل على أجر أكثر انخفاضاً من أجر الرجل ، كما أنه يستعاض بالنساء عن الرجال فى وقت الإضرابات والاعتصام الذى يمتنع فيها الرجال عن العمل ، ومع ذلك فإن المرأة هى أول من يستغنى عنه فى أوقات الأزمات والكساد ، وبهذا صارت المرأة العاملة فى هذه الأيام تحمل عبئها وعبء

الرجل على السواء .

أما العامل الرابع والأخير فهو قوة الرأى النظرى ،كما تسميه راى ستراتشى، أو الأفكار المعنوية وهى هنا تأخذ فى الإعتبار الدراسات الكثيرة التى دارت حول المرأة ومكانتها وهى دراسات تبين أن المرأة كانت أقرب إلى الرقيق حيث كان يتعين عليها أن تقوم بالأعمال الشاقة وتسخر جهودها لخدمة القبيلة كلها ولا تأكل إلا مايتبقى من الرجال . ولكنها مع ذلك لاتغفل ماكتبته الدراسات المختلفة من أن فكرة المرأة كانت ممثلة بشكل بارز فى عبادة الآلهة وفى مجموعة النواهى الصارمة التى كانت تنظم الحياة اليومية وتلاحظ فى هذا الصدد أن عدد الإناث من الآلهة الأرباب فى المجتمعات القديمة كان مساوياً لعدد الذكور إن لم يكن أكثر منه وذلك لأن الطبيعة كانت فى العادة تمثل فى صورة إمرأة . وكانت النواهى تشتمل على تدابير معقدة جمة تنظم الاختلاط الجنسى ، وربما كان هذا هو الموضوع الوحيد الذى عولج بكثير من الجدية والذى ينصف المرأة ويصلح لأن يكون نقطة انطلاق فى رأيها لتقييم الدور الإيجابى الذى لعبته المرأة فى تاريخ الحضارة[١٢].

ثانياً - نظرية الدور كمدخل لدراسة المعوقات القيمية والمعيارية لدور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية :

باستعراض الأدبيات المتعلقة بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة قد لانجد نظرية تناولت دور المرأة بصورة مباشرة ولكننا نجد نظريات يمكن من خلالها تفسير هذا الدور لعل مايهمنا منها فى هذه الدراسة نظرية الدور وذلك لما تتمتع به هذه النظرية من أهمية علمية وعملية يمكن إيضاحها فى الآتى :

أ - فمن حيث الأهمية العلمية : نجد أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على أن هذه النظرية تتمتع بأهمية منهجية إلى حد أن أحد علماء الاجتماع ، وهو «بانتون»، يرى أن معظم الأفكار الرئيسية فى علم الاجتماع يمكن استنتاجها باستعمال المدركات الخاصة لنظرية الدور وتتضح الأهمية العلمية لنظرية الدور فى الآتى [١٣] :

١ - النضج العلمى للنظرية .

٢ - الطبيعة التجريبية والحيادية لها .

٣ - مادة موضوع النظرية ووضعها .

٤ - الجمع بين عديد من التفسيرات .

٥ - تقديم العديد من المفاهيم لتمكن الباحثين من دراسة التفسيرات المختلفة والمتنافسة للسلوك الإنسانى .

٦ - ادخال مفاهيم لوقائع متعددة يجب أن يغطيها علم الاجتماع .

٧ - تقديم أسلوب لعبور الهوة بين علم النفس الميكرو وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الماكرو.

٨ - تمثيل حلقة وصل بين مفهومى الشخصية والثقافة المترابطين .

ويشير بيدل وبروس[١٤] إلى أن نظرية الدور تعتبر واسعة الانتشار لأنها تضم العديد من التفسيرات لسلوك الدور حيث من الممكن طبقاً لهذه النظرية توضيح كيف أن الأدوار تبنى على الغرائز ، أو قد تستثيرها الثقافة أو قد يمليها الإطار الاجتماعى ، أو قد تؤدى إلى وجودها الجزاءات أو التهديد بالجزاءات ، أو أن تتطور نتيجة للتفاعل ، أو قد تنبع من اندماج القيم داخل الفرد . ومعظم هذه الأدوار تؤثر إلى حد كبير على عملية بناء دور المرأة بصفة عامة ودور المرأة الريفية بصفة خاصة وستتناول دراستنا هذه بعض عوامل بناء الدور وهى القيم والمعايير .

ب - أما من حيث الأهمية العملية : نجد أن نظرية الدور تتمتع بالعديد من المميزات التى تجعل منها إطاراً ملائماً يؤدى استخدامه وتطبيقه إلى دفع دور المرأة فى عملية التنمية حيث تتأكد أهمية دور المرأة ،كبؤرة للتحليل ، فيما يتعلق بأوضاع التنمية حين يتحتم تطويع نماذج للعمل وتطوير فهم شامل لما يجب أن تفعله المرأة ، ذلك أن تأسيس نماذج منتظمة للعمل وضمان امتثال الأفراد لهذه النماذج يمثل مشكلة . ويتمثل دور المعنيين بالتنمية فى الأنساق المجتمعية المختلفة فى خلق وتأسيس مجموعة من توقعات الدور تحدد قواعد الممارسة النسائية التى تتلاءم مع الاحتياجات والضغوط التى تقع داخل هذه الأنساق والتى تتفق مع النماذج القيمية للمجتمع ولعل تطبيق نظرية الدور على الممارسات النسائية فى عملية التنمية يرجع إلى مجموعة من العوامل منها :

١ - أن نظرية الدور تجمع بين الفكر والحركة : ونظراً لأن السلوكيات تختلف عن التوقعات فإن نظرية الدور تمكن الباحث من أن يجمع بين الفكر والحركة ولهذا فهى تروق لذوى الاتجاه البراجماتى وللأشخاص ذوى الاهتمامات الاجتماعية .

٢ - دفع عملية التغيير الاجتماعى : حيث تقدم نظرية الدور مجموعة من المصطلحات الجيدة لوصف الأنساق الاجتماعية ولمناقشة المشاكل التى يجب مواجهتها من جانب الأفراد الذين يشتركون فيها ، كما تضم نظرية الدور الكثير من المدركات التى تتعلق بالتنظيم والتغير لدرجة أن كثيرا من هذه المدركات تظهر فى العديد من النظريات على النحو التالى :

* **نظرية التوجه المعيارى :** والتى فيها ينظر إلى العلاقات الاجتماعية من منطلق الالتزامات التى تحكمها توقعات ، ويمكن استخدام التوجه المعيارى إذا أردنا أن نغير سلوك شخص وذلك إذا ماتم إقناعه بأن السلوك الذى ندعو إليه هو سلوك سليم من الناحية الأخلاقية .

* **نظرية التوجه الوظيفى:** وهذه النظرية تنظر إلى النشاط الاجتماعى كسلسلة من الأحداث ذات النتائج الواضحة . فالأنساق الاجتماعية تعتبر مقيدة بمتطلباتها وآثارها وأن الأدوار داخلها يتم تنظيمها من أجل أداء وظائف هذه الأنساق ، وتعطى هذه النظرية تأكيداً لأهمية البيئة وللمساهمة التى يقدمها كل عنصر فى النسق الاجتماعى إلى المجتمع الكلى. فكل نسق اجتماعى يعتبر نسقاً بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة وأن أداء أى دور معين تكون له آثاره على أدوار الآخرين .

ولاستخدام التوجه الوظيفى فى تغيير سلوك شخص فإنه لابد أن نضع ذلك الشخص داخل إطار يملى ذلك السلوك الذى نرغب فيه .

* **نظرية التوجه البراجماتى :** وهذه النظرية تنظر إلى الكائنات الإنسانية كمقيمة للواقع فكل فرد يدخل الأطر التى يدرك ملامحها ويمكن التنبؤ بسلوكياته من خلال معرفة كيف ينظر إلى تلك المواقف.

ولاستخدام التوجه البراجماتى فى تغيير سلوك شخص فمن الضرورى أن نظهر له أن من مصلحته ومصلحة المجتمع أن يسير وفق رغبات معينة . وغالباً مايتبع أولئك الذين يقومون بعمليات التخطيط الاجتماعى هذا التوجه .

* **نظرية التبادل :** فى إطار هذا التوجه فإن الأفراد ينظر إليهم على أنهم يساهمون فى الأنساق الاجتماعية ويتلقون مقابل ذلك أشياء يرون أنها ذات قيمة لهم ، وطبقاً لهذا التوجه إذا أردنا تغيير سلوك شخص فمن الأفضل أن نقنع ذلك الشخص بأن هناك جزاءات سوف تبنى على سلوكه، الأمر الذى يتوقف على درجة امتثاله لتلك الرغبات .

* **نظرية الصراع** : ونظرية الصراع أو القوة تنظر إلى الأنساق الاجتماعية من منطلق امتلاك الموارد أو اختلافات القوة بين المشاركين فى الأنساق وعملية الصراع الاجتماعى، وطبقاً لتوجه القوة فإن الشخص الآخر يتبع أوامرنا لأنه ليس لديه بديل سوى ذلك. وفى إطار هذه النظرية ، فإن التغير الاجتماعى يعتبر أمراً غير محتمل إذا لم يجعل المرء الحالة الراهنة تمثل وضعاً كريهاً .

* **نظرية التوجه السيكولوجى** : وترى هذه النظرية أنه ليس من الضرورى أن تستخدم القوة القهرية أو الأخلاقيات أو حتى الإدراك لكى يتحقق الامتثال لرغباتنا . ولكن هذا الامتثال على الأرجح ينجم غالباً عن التغيرات السيكولوجية . وبعبارة أخرى إذا استطعنا أن نتحكم فى العمليات التفضيلية لدى الآخرين فإننا سوف نحقق امتثالهم لأنهم سوف يرغبون فى أن يفعلوا ما خططنا لهم أن يرغبوا فى فعله .

٣- **تسهيل العملية الاتصالية** : حيث إن نظرية الدور تقدم المصطلحات اللازمة لمناقشة الشئون الإنسانية والطريقة التى يفكر بها الأفراد حول هذه الشئون لذلك فإنها تبدو كعلم اجتماعى ملائم .

٤ - **تحقيق المسئولية الاجتماعية** : حيث تساهم نظرية الدور فى المناقشات المعاصرة حول مفهوم المسئولية الاجتماعية. فعاده ما يثار التساؤل حول السبب فى أن الأدوار لايتم مدها بالتسهيلات أو مكافأتها أو تعزيزها بأى أسلوب واضح ومع ذلك فإنها تبقى وتدوم . والإجابة على ذلك التساؤل تكمن فى طبيعة الدور ، فالدور كما يراه هيدنج يشير إلى أى سلوك يصدر بانتظام عن شاغل ذلك الموقع الاجتماعى المعين ، ذلك السلوك الذى يكون نتيجة لهذا محل تنبؤ وتوقع أولئك المشاركين فى الدور والملاحظين المطلعين[١٥] .

إن الأفراد فى المجتمع يشغلون مراكز معينة وأداؤهم لدورهم فى هذه المراكز تحدده عدة عوامل تتمثل فى المعايير والمتطلبات والقواعد الاجتماعية وأداء الآخرين لأدوارهم فى مراكزهم الخاصة وردود فعل أولئك الذين يلاحظون أداءهم لأدوارهم كما تحدده قدرات وشخصية اللاعبين أنفسهم[١٦] . فالأدوار تحمل فكرة العلاقة التبادلية ، بمعنى أنها لاتتضمن فقط السلوك المتوقع لفرد معين فى موقف معين ولكنها تتضمن أيضاً سلوك الآخرين نحو هذا الشخص ، وبهذا المعنى فإن الدور يتم تحديده على أنه سلسلة متسقة داخلياً من الاستجابات المحددة من جانب أحد الاعضاء فى موقف اجتماعى معين والتى تمثل النموذج المثير لسلسلة متسقة داخلياً من الاستجابات المحددة أيضاً من

جانب الآخرين فى ذلك الموقف . وعلى ذلك فإن الأدوار تعتبر قوة ديناميكية دافعة نحو السلوك، فهى ليست مجرد تصنيفات سلوكية مجردة ولكنها تعتبر أيضاً محددات للحركة . ولحسن الحظ فإنه بالنسبة لاستقرار المجتمع فإن معظم الأفراد، فى معظم الأحيان ، يرغبون فى القيام بما هو متوقع منهم أن يقوموا به ، فهم بعبارة أخرى يرغبون فى أن يفوا بالالتزامات التى يمليها عليهم دورهم، إما لأنهم يشعرون بأنهم قد يصبحون فى وضع أفضل حينما يقومون بذلك أو لأنهم يضطرون إلى القيام بذلك نتيجة لتوقعات الآخرين.

٥ - زيادة الفاعلية: إن الفكرة المتعلقة بأن تطبيق نظرية الدور على الممارسات الاجتماعية تؤدى إلى زيادة فعالية المؤسسات الاجتماعية مأخوذة من فكرة تقسيم العمل ، وعلى ذلك فإن نظرية الدور يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة فى التخطيط الاجتماعى الفعال من أجل تحسين دور المرأة .

مفترضات نظرية الدور

تختص نظرية الدور بدراسة السلوكيات التى تتعلق بأشخاص معينين داخل إطارات معينة وبالعمليات المختلفة التى من المفترض أنها تنتج هذه السلوكيات وتفسرها وتتأثر بها. وتقوم نظرية الدور على مجموعة من المفترضات سنتناول أهمها كما أوردها كل من بيدل وبروس [١٧]:

١- إن منظرى الدور يؤكدون على أن بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها وتعتبر صفة مميزة لأفراد معينين داخل إطارات معينة .

٢ - أن الأدوار غالباً ماترتبط بمجموعات معينة من الأفراد الذين يشتركون فى هوية مشتركة.

٣ - أن الأشخاص غالباً مايكونون على دراية بالأدوار وإلى حد معين فإن الأدوار تتحكم فيها حقيقة الإدراك بها .

٤ - إن الأدوار تستمر جزئيا بسبب وظائفها ولأنها غالباً ماتكون منخرطة داخل أنساق اجتماعية أكثر اتساعاً .

٥ - إن الأشخاص يجب أن يتم تعليمهم أدواراً معينة ، بمعنى أنه يجب تأهيلهم اجتماعياً .

ثالثاً - عملية مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ومعوقاتها

تلعب عملية المشاركة دوراً هاماً فى نجاح عملية التنمية ، والتنمية الريفية بصفة خاصة، لما

لها من آليات تجعلها قادرة على إحداث التغيير وفى هذا الشأن يقول قنيبر[١٨] عن روس إنه من خلال عملية المشاركة يستطيع سكان المجتمع المحلى تنمية قدراتهم فى التعامل مع المشكلات الخاصة بمجتمعهم ، وكذا التكيف فى إدارة المتغيرات التى تحدث فى المجتمع ، كما أن للمشاركة مردودات شتى من شأنها إثراء القرارات المتعلقة بالبرامج والخدمات لأنها عادة ماتكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذى يتفاعل معه المشاركون . فالسكان المحليون أكثر إحساساً بما يصلح لهم ولمجتمعهم مما يساعد على توجيه القيادات للعمل فى المشروعات المناسبة . كما أن للمشاركة بعداً تربوياً من شأنه القضاء على السلبية والتواكل من خلال إعداد المواطنين أنفسهم للشعور بمسئولياتهم تجاه مجتمعاتهم. ولذا فإنها تعمل على تغيير اتجاهات الأفراد نحو المشروعات التنموية ويتم تبنيها بطريقة تلقائية ودون إكراه ، كما أنها تساعد على اكتشاف القادة المحليين وتدريبهم على قيادة الجماهير وحشد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل المشترك ، الأمر الذى يقيم مشاركة وجدانية بين أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات وإذكاء روح المبالاة ومحاربة السلبية والانعزالية. فالمشاركة عملية تعليمية من خلالها يمكن للفرد أن يبنى قدراته الذهنية ويدربها على التفكير الذاتى والقدرة على حل المشاكل .

ولهذا اتفقت أدبيات التنمية وأجمعت نظرياتها على ضرورة حفز الأهالى على المشاركة فى إعداد وتخطيط وتنفيذ برامج التنمية ، حيث إن نجاح عملية التنمية رهن بمشاركة الأهالى فى جميع خطواتها ، والمعيار النهائى لفاعلية المشروعات التنموية يتمثل فى مدى الوصول بالجماهير إلى القدرة على تحليل الموقف ومواجهة المشكلات والانخراط فى العمل الجماعى والارتفاع بمستوى الطموح على مستوى الفرد والجماعة[١٩] .

فالمشاركة تعنى اشتراك الناس عن كثب فى العملية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتى تؤثر فى حياتهم . ويمثل إحجام الغالبية العظمى من الريفيين - خاصة النساء - عن المشاركة فى المشروعات التنموية المختلفة إحدى أهم المشكلات التى تواجه التنمية الريفية فى مصر .

وينظر للمشاركة على أنها نشاط عام ومتنوع لأنها إسهام تطوعى وقد يكون التطوع بالجهد الذاتى أو المساهمة بالمال أو بالرأى ، كما أن المشاركة عامل مؤثر فى اتخاذ القرارات حيث يرتبط مستوى المشاركة بمدى قدرة الأفراد على التأثير فى عملية اتخاذ القرار بمجتمعهم . والمشاركة الشعبية ليست مجرد إسهام تطوعى أو تأثير فى عملية اتخاذ القرار فقط ولكنها أيضاً اندماج عاطفى وذهنى من قبل أفراد المجتمع المحلى .

ويقول قنيبر[٢٠] عن عمار أن للمشاركة أبعاداً ثلاثة : البعد المعرفى ويشير إلى أى مدى يسعى الفرد لمعرفة المشكلات التى يعانى منها المجتمع ، والبعد الشعورى ويعنى إحساس الفرد بمسئوليته الشخصية فيما يتعلق بتطوير مجتمعه . والبعد النزوعى ويعنى فاعلية الفرد وجديته فى القيام بأدوار متعلقة بتنمية المجتمع .

من هنا كانت أهمية مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، وفى هذا المجال تعددت الدراسات التى تناولت كيفية زيادة إسهام المرأة بصفة عامة، والريفية بصفة خاصة ، فى عملية التنمية المجتمعية نذكر منها ماقدمه العزبى [٢١] فى هذا الشأن من خلال دراسة له عن معوقات مشروعات تنمية المرأة الريفية حيث وضع نموذجاً تصورياً لأنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة الريفية على المستوى المحلى وآثارها المباشرة وغير المباشرة ويتضح ذلك من الشكل رقم (١) .

ومن حيث المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة المجتمعية المحلية فقد لخصها الإمام [٢٢] فى تسعة مجالات هى :

١ - مشكلات متعلقة بالأدوار المنزلية وتشمل : (١) عدم التفرغ للأعمال المنزلية ، (٢) كثرة عدد الأبناء ، (٣) عدم الإلمام بأعمال الحياكة المنزلية ، (٤) عدم توفر الأجهزة المنزلية ، (٥) عدم توفر الضرورات من مستلزمات المنزل ، (٦) ضيق مساحة المنزل (٧) عدم مناسبة المرافق المنزلية (كهرباء - مياه - صرف) .

٢ - مشكلات متعلقة بالعمل الحقلى وتشمل : (١) عدم توفر الخبرة بعمليات الزراعة ، (٢) أن العمل الحقلى يتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً ، (٣) رفض الزوج لعمل زوجته بالحقل ، (٤) نظرة أهل القرية لعمل المرأة بالحقل ، (٥) بعد الحقل عن المنزل .

٣ - مشكلات متعلقة بالإنتاج الحيوانى والداجنى وتشمل : (١) عدم وجود خبرة بتربية الحيوانات، (٢) عدم توفر الصحة الكافية لعمليات التربية ، (٣) عدم توفر الخبرة بعمليات حليب الحيوانات ، (٤) نظرة أهل القرية نحو الخروج بالحيوانات للرعى ، (٥) رفض الزوج لعملية تربية الحيوانات والدواجن ، (٦) عدم توفر الخبرة بعمليات تحصين وعلاج الحيوانات والدواجن ، (٧) عدم توفر فرشة لتتريب الحظائر .

٤ - مشكلات متعلقة بتخزين الحبوب وتشمل : (١) عدم توفر الصحة اللازمة لغربلة الحبوب،

(٢) عدم توفر الخبرة الكافية بتخزين الحبوب ، (٤) عدم توفر المكان المناسب للتخزين ، (٥) رفض الزوج لقيام الزوجة بعمليات تخزين الحبوب ، (٦) هجوم السوس والحشرات على الحبوب المخزنة .

٥ - مشكلات التصنيع الغذائى وتشمل : (١) عدم وجود مصدر للمعلومات عن هذه الصناعات ، (٢) الخوف من الفشل لعدم الخبرة ، (٣) عدم توفر الخامات اللازمة للصناعات الغذائية، (٤) ارتفاع أسعار الخامات اللازمة للصناعات الغذائية ، (٥) رفض الزوج قيام الزوجة بعمل الصناعات الغذائية .

٦ - مشكلات التسويق وتشمل : (١) عدم توفر الخبرة بعمليات البيع والشراء ، (٢) جشع التجار الذين يتم التعامل معهم ، (٣) انخفاض أسعار السلع المسوقة داخل القرية ، (٤) زيادة تكاليف التسويق خارج القرية ، (٥) رفض الزوج قيام الزوجة بعمليات التسويق .

٧ - مشكلات التصنيع البيئى والحرفى وتشمل : (١) عدم توفر المهارة اللازمة للحرف اليدوية، (٢) عدم وجود مصدر لتعليم المرأة الحرف والمهارات ، (٣) عدم توفر الخدمات اللازمة لهذه الصناعات ، (٤) عدم تشجيع أهل القرية للقيام بهذه الصناعات .

٨ - مشكلات متعلقة باتخاذ القرارات الأسرية وتشمل : (١) عدم موافقة الزوج على إبداء الزوجة لرأيها ، (٢) عدم طاعة الأبناء ، (٣) جهل الأم يقف حائلاً دون التوجيه الأسرى ، (٤) سفر الزوج وتحمل الزوجة مسئولية القرارات بمفردها ، (٥) عدم إتاحة الفرصة للزوجة لإمساك مصروف المنزل .

٩ - مشكلات متعلقة بالمشاركة فى برامج ومشروعات التنمية وتشمل : (١) رفض الزوج مشاركة الزوجة فى البرامج التنموية بالقرية ، (٢) التقاليد لاتسمح بمشاركة الزوجة فى البرامج التنموية ، (٣) عدم توفر المهارة وعدم توفر مصادر لتعليم المهارات ، (٤) صعوبة التوفيق بين العمل داخل المنزل وخارجه ، (٥) زيادة الأعباء نتيجة لسفر الزوج ، (٦) رفض قيادات المشروعات التنموية مشاركة المرأة فيها .

ويجدر التنويه إلى أن هناك ثلاث وجهات نظر حول محددات إسهام المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية بالمجتمع المحلى ، أولاها ترى أن المرأة ماتزال أسيرة للنظرة التقليدية التى تضفى على الإناث مكانة أقل ، وثانيها أن التقاليد فى حد ذاتها ليست السبب فى تخلف المرأة ، وإنما

الاستعمار الذى لم يحاول أن يغير من التقاليد القائمة ، أما وجهة النظر الأخيرة فترى أن الريف فى العالم الثالث يعيش فى ظروف تاريخية تختلف عن ظروف المجتمعات الأوروبية . ومهما كانت وجهات النظر متباينة إزاء قضية إسهام المرأة فى الأنشطة التنموية، فإن الأمر لايخلو من وجود أسباب تحول دون هذا الإسهام ، وهو ماحاول الباحث التوصل إليه .

رابعا : الثقافة كأحد محددات الدور:

إذا كان المجتمع يعنى تجمعاً من الكائنات الإنسانية تربط بينهم الحاجات المشتركة والأهداف الجماعية ويحقق لديهم نمط من التفاعل والعلاقات المتبادلة يعتبر ضرورياً لإشباع حاجاتهم وغاياتهم، فإن الحياة الاجتماعية تتطلب عادات مشتركة ومعايير وقيم مشتركة ، كما تتطلب أيضاً معتقدات وأفكارا وهذه كلها هى العناصر التى تتكون منها الثقافة . ومع أن تعريفات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا قد تختلف حول العناصر التى يشملها هذا المفهوم إلا أنها تجمع على حقيقتين هما موضع أهمية فى هذه الدراسة ، وهما :

١- أن الأشكال الاجتماعية الثقافية مكتسبة بالتعلم : فالأشكال الثقافية الاجتماعية مكتسبة ومتعلمة تتناقلها الأجيال المتتابعة ، وفى العادة يتعلمها الفرد بطريقة غير رسمية فى مكان ميلاده وكذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو التثقيف ، كما أن الإنسان لايتعلم فقط الثقافة وبنائها الاجتماعى المرافق لها ولكنه من الممكن له أن يستبعد بعض سمات الثقافة المرتبطة بالسلوك ويتخذ بدلاً منها أشكالاً جديدة كثيراً ماتكون مختلفة عنها جوهرياً .

٢ - أن كل ثقافة لها نسق قيم : فالقيم هى كل المبادىء والأحكام والاختيارات التى اكتسبت معانى اجتماعية خاصة خلال التجربة الإنسانية . والقيم فى ضوء ذلك موجهات تميز بين ماهو مرغوب وماهو غير مرغوب ، ونسق القيم يعطى للثقافة استقراراً ويمكن التفكير فيه كعجلة توازن أو أداة تحكم ميكانيكية حيث إنه يبرر لنا أفعالنا أو ظنوننا ويؤكد لنا أننا نسلك السلوك الذى يتوقعه مجتمعنا ، وهكذا فإن صحة طريقتنا فى الحياة تصبح مؤيدة وشرعية . فالسلوك الذى ينحرف بدرجة خطيرة عن قواعد السلوك الموضوعة بواسطة نسق القيم الخاص بنا سيقابل بالتهديدات والعقوبة الشرعية ، كما نعرف أن السلوك الذى يتوافق مع القواعد الموضوعة سوف يكافأ بمجموعة متنوعة من الطرق . أى أن نسق القيم يلعب دوراً هاماً فى المحافظة على المجتمع . فالقيم تلعب دوراً حيوياً فى الحياة الاجتماعية لأنها تشكل القوة التى تعطى معنى لسلوك الأفراد وتمنحهم توجيهاً نحو الحياة الاجتماعية ، فالسلوك الاجتماعى توجهه القيم وتضبطه المعايير[٢٣] .

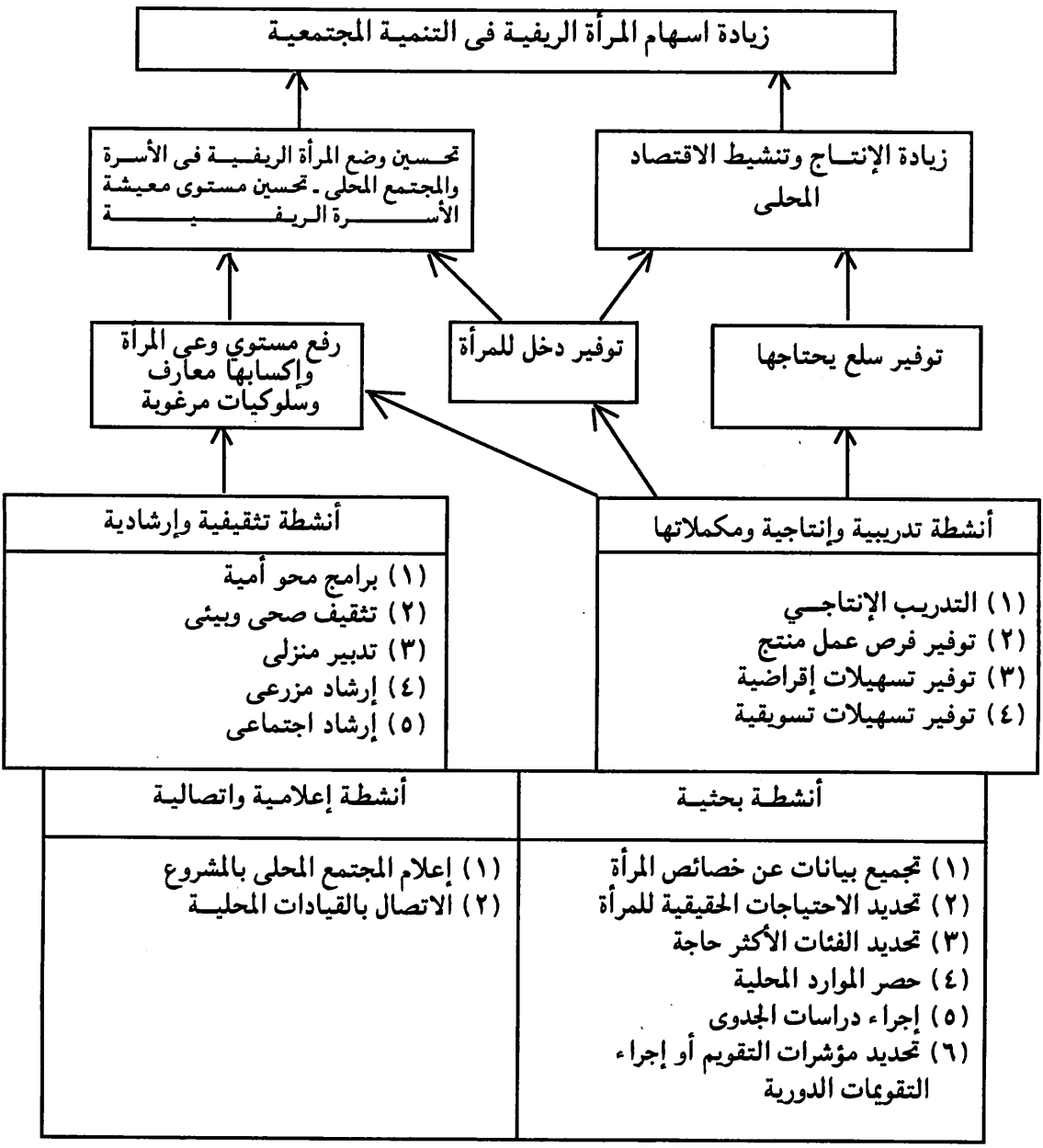

* شكل (١) : نموذج تصورى لأنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة الريفية على المستوى المحلى وآثارها المباشرة وغير المباشرة .

المصدر : د . محمد إبراهيم العزبى - معوقات مشروعات تنمية المرأة الريفية : ورقة عمل مقدمة لندوة : آفاق ومعوقات تنمية المرأة الريفية - الاسكندرية - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

وحسب النظرية العامة للقيم فإن الاهتمام أو الرغبة من العناصر المهمة جداً فى القيم، فالإهتمام هو محور القيمة ، والقيمة على حسب هذه النظرية هى « أى اهتمام بأى شىء» فأى شىء يكتسب قيمة مادام هناك اهتمام به وإذا أخذنا بعنصر الرغبة فإن القيم يمكن تعريفها بأنها أحكام بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة . فنحن فى أحكامنا التقويمية على الأشياء مقيدون بمعايير المجتمع وبأحكامه التقويمية على الأشياء . والقيم بوصفها أحكاماً بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة هى المضمون المعنوى للسلوك ، وهو مضمون ينتمى إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات ولذلك فإننا لانرى القيم وإنما نشعر بها ونحس بمظاهرها وآثارها فى أعمالنا وفى أفعالنا وفى ممارستنا فمفهوم القيم كمفهوم القوة فى علم الطبيعة ، فالقوة لانستطيع أن نراها ولكن نستطيع أن نحكم على وجودها بما نراه من مظاهرها .

من هنا نجد الدور الهام الذى تلعبه الثقافة بالنسبة لأعضاء المجتمع حيث إن لها تأثيراً معيارياً على سلوك الأفراد أعضاء المجتمع من حيث الاستجابة لها والامتثال لما تفرضه عليهم من ملزمات . كما أن عناصر الثقافة ، خاصة القيم والمعايير ، لها دورها الهام والذى يتمثل فيما تحققه من تنظيم وانتظام لحياة المجتمع ككل . ومن ثم فإن الثقافة بصفة عامة والقيم بصفة خاصة تعتبر أحد أهم العوامل فى بناء الدور بصفة عامة وبناء دور المرأة بصفة خاصة .

وهناك الكثير من المحددات التى تؤثر على دور المرأة وبالتالى سلوكها التنموى وهذه المحددات قد تكون ثقافية - ذاتية - نفسية - اجتماعية - تاريخية - سلطوية - اقتصادية . وستتناول هذه الدراسة المحددات الثقافية من خلال بعدين هما القيم والمعايير وذلك من منطلق أن الثقافة تفسر إلى حد كبير تصرفات الأفراد داخل الحدود التى تحددها البيئة والشخصية والعملية الاجتماعية وهى تشمل نسق المعانى الذى يثير ويحدد تلك التصرفات ، وتتضمن هذه المعانى أحكاماً قيمية للتصرفات سواء أكانت هذه التصرفات حسنة أم سيئة، ممنوعة أو مطلوبة ، مفضلة أم ليست لها أهمية خاصة .[٢٤] وتشكل العوامل الثقافية أهمية حيوية فى تحديد الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة فى عملية التنمية الأمر الذى جعل دوب يقول « إن الثقافة هى المسئولة عن حالتنا الراهنة إلى حد كبير ولكنها هى وحدها التى تمتلك مستقبل الجنس البشرى »[٢٥] .

ولاتؤثر القيم والمعايير فقط على تحديد دور المرأة بل إنها تتعدى هذا التأثير بكثير إلى الحد الذى دفع أحد كبار علماء الاجتماع ، وهو نيل سميلزر، إلى القول بأن المكونات الرئيسية لأى مجتمع أربعة ، وهى : (١) القيم ، (٢) المعايير ، (٣) المنظمات ، (٤) الموارد ويضعها فى شكل هرم تمثل القيم قاعدته على نحو ماهو موضح بشكل (٢) .

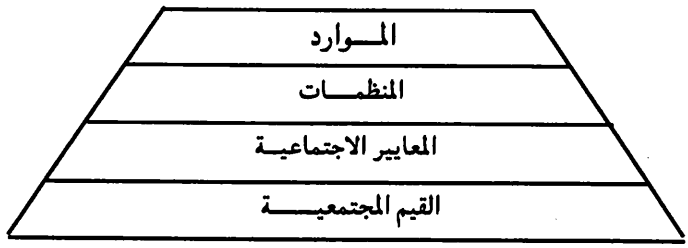

شكل (٢) المكونات الرئيسية للمجتمع وفقاً لنيل سميلزر

المصدر :[٢٦] جامع وآخرون ، القيم الشخصية والمجتمعية التنموية الريفية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

وهذا يعنى أن بناء المجتمع وأداءه وتطويره يعتمد فى المقام الأول على توضيح وبلورة مجموعة القيم والعقائد التى توجه حركة المجتمع وتبث فيه طاقة دفعها . وبعد ذلك تترجم القيم إلى معايير أو مُنظمات سلوكية تنظم وتضبط إيقاع الحركة المجتمعية التى تتبلور بدورها فى صورة تنظيم اجتماعى وإدارى يتمثل فى منظمات تمثل فى جوهرها البنيان الاجتماعى والتى تحتاج لأدائها لموارد بشرية ومادية تمثل القوة العاملة .

ومن هذا المنطلق فإن المدخل الحقيقى لإشراك المرأة فى عملية التنمية يبدأ من القيم بمعنى استلهام القيم السماوية النبيلة التى تعطى للمرأة كامل حقوقها فى مساواة كاملة مع الرجال وترجمة هذه القيم إلى معايير سلوكية وفق إطار تشريعى وقانونى يحافظ على مالها من حقوق ثم وضع إطار لتنظيم عمل المرأة .

وإذا كان الدين هو المصدر الأساسى لاستلهام القيم فإننا نجد أن الإسلام أنزل المرأة منزلاً كريماً وساوى بينها وبين الرجل فى الحقوق والواجبات ومنها حق التعليم وحق العمل وحق المشاركة فى تدبير شئون الدين والدنيا ، وكفل لها الحق فى الميراث وجعل لها ذمتها المالية المستقلة فهى فى ذلك والرجل سواء وأنزلها منزلة رفيعة فى بيتها ، فهى فيه سكن لزوجها وراعية لأسرتها واعتبر مهنتها فى بيتها تعادل الجهاد فى سبيل الله ، ثم أوصى بها الرجال خيراً فقد ورد فى الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خياركم خياركم لنسائهم» و «استوصوا بالنساء خيراً» و «سووا بين أولادكم ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت البنات».

وبالنسبة للبعد الثانى وهو التأسيس المعيارى لدور المرأة فإن استعراض التشريعات المتعلقة بالمرأة فى التاريخ المصرى الحديث يبين أنه كانت هناك فجوة واسعة بين التشريع والتقنين إلى أن كان دستور ١٩٥٦ حيث نالت من خلاله المرأة حقوقها السياسية حيث نص الدستور على حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية ، ثم كان الدستور الدائم فى عام ١٩٧١ نقطة تحول هامة هو الآخر حيث أشاد بالأسرة واعتبرها أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية وألزم الدولة بالحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية ومايتمثل فيها من قيم وتقاليد (المادة ٩) كما فرض على الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وبين عملها فى المجتمع مع مساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية (مادة ١١) وأناط بالدولة حماية الأمومة والطفولة (مادة ١٠) وأكد حق المواطنين بغير تفريق بين الرجل والمرأة فى الوظائف (مادة ١٤) كما أكد المساواة لدى القانون فى الحقوق والواجبات بغير تمييز بسبب الجنس أو غيره (مادة ٤٠) وأسبغ على زوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل (مادة ١٥) .

ثم تلت ذلك قوانين منها قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته والذى نص على وجوب تمثيل المرأة فى كل قسم على مستوى المحافظة والحى والمركز والمدينة والقرية كما نص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢وتعديلاته على ضرورة أن تتضمن كل قائمة من القوائم فى إحدى وثلاثين دائرة محددة به عضواً من النساء بالإضافة إلى حقها العام فى شغل أى مقعد آخر على سبيل المساواة مع الرجل ، وإن كان قد حدث تعديل بعد ذلك فى هذه المواد بإلغاء نص تخصيص مواقع محددة . كما صدرت التشريعات التى تضمنتها قوانين العمل والتى حددت رعاية المرأة العاملة بغية الإفادة من قدراتها فى تنمية المجتمع .

إلا أن الملاحظ ، ومع مانصت عليه مواد الدستور من المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات فى إطار الشريعة الإسلامية ، أن هناك تناقضاً واضحاً بين القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة من جهة وبين الممارسات الفعلية من جهة أخرى وقد يكون ذلك نتيجة لقيم ومعايير ثقافية معينة وهو ماتحاول هذه الدراسة أن تستكشفه .

من هذا العرض يتضح الدور الذى تلعبه القيم والمعايير الثقافية فى تشكيل دور المرأة وعلاج أو إحداث أى خلل فى الإطار التنظيمى لدور المرأة المصرية والذى يعتبر التحدى الديناميكى الفعلى

لدور المرأة ولعل هذا ما دعا إحدى الدراسات[٢٧] التى تناولت دور المرأة إلى تحديد مجموعة عناصر من شأنها أن تشكل الإطار التنظيمى لدور المرأة المصرية وهى : (١) تحديد أهداف مهمة أو دور المرأة من خلال الإطار القيمى ، (٢) تحديد المعايير والقوانين التى تترجم هذه القيم أو المهام إلى اتجاهات عملية تنفيذية ، (٣) تقسيم العمل أو تحديد المهام التخصصية المتكاملة لدور المرأة فى المجتمع، (٤) تشكيل أو تحديد المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات التى تقوم بتحقيق المهام التخصصية،(٥) ضمان التنسيق الأدائى بين هذه الهيئات والمنظمات والمؤسسات لتحقيق التوازن لتحقيق الأهداف العامة لمهمة المرأة المصرية ، (٦) الرقابة والتقييم والمتابعة والعمل على استمرار وتطوير النشاط النسائى بالمجتمع .

إجـراءات البحـث

المجال الجغرافى وخصائص مجتمع البحث : اختيرت ، لإجراء الدراسة ، قرية خورشيد وهى إحدى القرى التابعة لمحافظة الاسكندرية وتقع على طريق العوائد الذى يربط مدينة الاسكندرية بمدينة كفر الدوار التابعة لمحافظة البحيرة ، ويوجد بالقرية تفتيش زراعة خورشيد بما يعكس الطبيعة الزراعية للقرية ، إلا أن قرب القرية من مدينة الاسكندرية التى تعانى من أزمة إسكان جعلت بعض من الذين يعملون بها يسكنون بالقرية ، كذلك ساعد هذا القرب أيضاً على قيام بعض رجال الأعمال بإنشاء بعض المشروعات على مشارف القرية ، ولقد ساعد ذلك ، بالإضافة إلى قرب القرية من المنطقة الصناعية بكفر الدوار ، على اكتساب سكان القرية لخصائص المجتمعات الزراعية الصناعية وبالتالى فإن ثقافة المجتمع الفرعية تقع فى الوسط مابين الثقافة الريفية التقليدية والثقافة الحضرية. ويبلغ عدد سكان القرية وفقاً لبيانات مديرية الشئون الصحية بالاسكندرية فى ١٩٩٧/٧/١نحو ٤٤٧٠٥ نسمة.

العينة البحثية : لتحقيق أهداف الدراسة تطلب الأمر اختيار عينة عشوائية من زوجات السكان الزراعيين بالقرية وذلك من واقع كشوف الحيازة الزراعية حيث بلغ عدد الحائزين المتزوجين نحو ٢٣٤٠ حائزاً تم اختيار عينة قوامها ٢٣٤ زوجة بنسبة ١٠٪ . ولقد روعى أن تكون العينة من زوجات السكان الزراعيين لأن الدراسة تقع فى مجال علم المجتمع الريفى ، ولأن القرية موضع الدراسة، كما سبق أن أوضحنا يكتسب سكانها الذين يعملون بالتصنيع خصائص المجتمعات الحضرية.

أدوات الدراسة : الأداة الرئيسية التى استخدمت فى هذه الدراسة هى استمارة الاستبيان التى تم جمعها من خلال المقابلة ، ولقد مر إعداد الاستمارة بعدة مراحل ، المرحلة الأولى وهى مرحلة الإعداد حيث تمت عدة زيارات استكشافية لمجتمع البحث بواسطة الباحث وذلك بهدف التعرف على طبيعة مجتمع البحث ومعرفة مدى تطابق رؤية الباحث للدراسة مع واقع المجتمع محل البحث، والمرحلة الثانية تم فيها إعداد استمارة الاستبيان ثم إجراء الاختبار المبدئى عليها للتأكد من سلامة التصميم ومصداقية الأسئلة وذلك على عينة قوامها (٤٠ سيدة) ولقد تم استبعاد هؤلاء السيدات من عينة الدراسة ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهى جمع البيانات بواسطة استمارة الاستبيان المصححة بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها .

قياس المتغيرات البحثية : تشتمل الدراسة على تسعة عشر متغيراً ، ثمانية عشر منها متغيرات مستقلة ومتغير واحد تابع ولقد تم قياس المتغيرات كالآتى :

أولا - المتغيرات المستقلة :

١ - X1 تدنى القدرات الابتكارية للمرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال الإجابة على خمسة أسئلة هى : (١) لو قارنت نفسك بالستات اللى فى القرية هل أنت دائماً بتسبقيهم فى استخدام الحاجات الجديدة؟ ، (٢) هل بتحبى باستمرار تغيرى فى بيتك يعنى تحطى فرش حجرة مكان فرش حجرة ثانية كما تغيرى فى وضع الفرش؟ ، (٣) مفيش مرة اقترحت على زوجك يستخدم حاجة تزود إنتاجه النباتى أو الحيوانى؟ فإذا كانت الإجابة على كل من الأسئلة الثلاثة السابقة نعم منحت صفر ، لا منحت ١ ، أما السؤال الرابع فهو هل انت بتميلى إلى استخدام الأصناف الجديدة من الطيور أو بتفضلى الأصناف البلدى؟ فإذا كانت الإجابة الأصناف الجديدة منحت صفر، البلدى منحت ١ ، أما السؤال الخامس فهو لو كنت بتصنعى منتجات ألبان فى بيتك هل بتستخدمى الحصيرة أم الآلات الجديدة؟ فإذا كانت الحصيرة منحت ١ ، الآلات الجديدة منحت صفر . وقيمة المتغير هى مجموع الإجابات عن الأسئلة الخمسة السابقة .

٢ - X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت : ولقد تم قياس المتغير من خلال سبع عبارات إتجاهية، العبارات الأربع الأولى منها هى : (١) تعليم الولد أفيد من تعليم البنت ، (٢) حتى لو عندنا إمكانيات محبش أعلم بنتى ، (٣) البنت مكانها البيت وبس ، (٤) أى مصاريف على تعليم البنت حرام . ولقد تم ترميز الإجابات على العبارات كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ،

سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر . أما العبارات الثلاث الأخرى فهى (٥)النهاردة مش عيب تعليم البنت ، (٦) تعليم البنت بيحسن من شخصيتها ، (٧) الواحد يعلم البنت علشان تتجوز جوازة كويسة . ولقد تم ترميز العبارات الثلاث كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق= ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ وقيمة المتغير تساوى مجموع درجات الإجابة على العبارات السبع .

٣- X3 تفضيل الذكور على الإناث : ولقد تم قياس المتغير من خلال ٨ عبارات اتجاهية هى : (١) الناس بتخاف من خلفة البنات لأنها ممكن تجيب لأهلها العار لو فرطت فى عرضها ، (٢) خلفة الذكور أفيد من خلفة البنات ، (٣) اللى ماخلفش صبيان زى اللى مخلفش ، (٤) تعليم الولد أفيد من تعليم البنت ، (٥) الواحد بيعتمد على الصبيان وقت الشدة ، (٦) خلفة الصبيان بتزود غلاوة الست أمام جوزها ، (٧) مايصحش الواحد يطلق مراته لو كانت خلفتها بنات بس ، (٨) الصبيان بيرفعوا مكانة العيلة . ولقد تم ترميز العبارة السابعة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٤- X4 الزواج المبكر للفتيات : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن أربع عبارات اتجاهية: العبارة الأولى منها تعكس الاتجاه الإيجابى نحو الزواج المبكر للفتيات والثلاث الأخرى تعكس الاتجاه السلبى وهذه العبارات هى : (١) زواج البنات بدرى سُترة ، (٢) الزواج البدرى يخلى البنت تعجز بسرعة وهى فى ربيع عمرها ، (٣) الزواج بدرى بيضعف جسم الست ، (٤) الواحد مايزعلش لو بنته اتجوزت وخرى . ولقد تم ترميز العبارة الأولى كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١، غير موافق بالمرة = صفر ، أما العبارات الثلاث الأخرى فلقد تم ترميزها عكسياً كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ .

٥- X5 نقص الثقة فى قدرات المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن ست عبارات اتجاهية هى : (١) أنا رأيى إن فيه أعمال خاصة بالرجل وأخرى خاصة بالست ، (٢) الست بعدما تتجوز قدرتها على العمل ممكن تقل كثير ، (٣) الست بعد ماتخلف قدرتها على العمل تقل كثير ، (٤) الست محتاجة لعمل غير مرهق ، (٥) العمل المرهق بيضيع

جمال الست وأنوثتها ، (٦) أنا شايفة إن الراجل بره البيت إنتاجيته أكبر من الست . ولقد تم ترميز الإجابات كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، موافق لحد ما = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٦- X6 قصور التشريعات المتعلقة بعمل المرأة : وقد تم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن مدى قصور التشريعات المتعلقة بالآتى : (١) فرص التقدم لشغل الوظائف ، (٢) المساواة فى الأجور بين الرجال والنساء ، (٣) فرص الترقى ، (٤) التشريعات المتعلقة بتوفر تسهيلات معينة للمرأة فى أماكن العمل مثل دور الحضانة ، (٥) حق المرأة فى الحصول على أجازات لظروف خاصة . فإذا كانت الإجابة كافية جداً = صفر ، كافية = ١ ، معقولة = ٢ ، غير كافية = ٣، غير كافية بالمرة = ٤ .

٧ - X7 انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمس عبارات اتجاهية هى : (١) التعليم الأيام دى مايجبش همه ، (٢) لازم الواحد يعلم ولاده قدر المستطاع ، (٣) التعليم فى المدارس خسارة ومضيعة للوقت ، (٤) الواحد لازم يحافظ على انتظام مرواح ولاده للمدرسة ، (٥) المدارس ودور العلم لاتقل فى قداستها عن دور العبادة ، ولقد تم ترميز العبارات الثانية والرابعة والخامسة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق=١، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الأولى والثالثة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جدا = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٨ - X8 الإحساس بعدم الاستقلالية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن بندين ، البند الأول يعكس إستقلالية المسكن للمرأة وزوجها وأولادها ولقد تم قياس البند من خلال خمس عبارات هى : (١) السكن مع العائلة كله مشاكل ، (٢) الواحد لما يقعد لوحده يبقى حر نفسه ويشوف مصلحته ، (٣) الاستقلال بعد الزواج عن بيت العيلة عيب قوى ، (٤) السكن مع العيلة يوفر السكن ومصاريف كثيرة ، (٥) من الأفضل إن الشباب بعد الزواج يستقل عن العيلة ويتحمل مسئولية الزواج . ولقد تم ترميز العبارات الأولى والثانية والخامسة كالآتى: موافق جداً=٤، موافق = ٣ ، موافق لحد ما = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر. أما العبارتان الثالثة والرابعة فلقد تم ترميزهما عكس ذلك . أما البند الثانى فيتكون من سؤال المرأة المستبينة عن مدى وجود استقلالية بين دخلها ودخل زوجها ؟ فإذا كانت الإجابة يوجد فصل بدرجة كبيرة = صفر ، بدرجة

متوسطة = ١ ، إلى حد ما = ٢ ، لايوجد فصل = ٣ ، لايوجد فصل بالمرة = ٤ .

٩ - X9 النظرة إلى السلطة الأبوية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمس عبارات هى : (١) المفروض الأولاد يتمردوا على سلطة آبائهم مهما كانت الأسباب ، (٢) لازم الواحد يشاور ولاده فى الأمور المختلفة ، (٣) الخضوع لرأى الرجل دون مناقشة هو الصح ، (٤) مناقشة الواحد لأهله عيب ، ولقد تم ترميز العبارتين الأوليين كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارتان الثالثة والرابعة فلقد تم ترميزهما كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٠ - X10 انخفاض طموح المرأة : تم قياس هذا المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة أسئلة : الأول خاص بمرحلة التعليم المرغوبة للأبناء وأخذت مراحل التعليم المبينة بالسؤال الدرجات التالية : الابتدائى = ٤ ، الإعدادى = ٣ ، الثانوى = ٢ ، الجامعة = ١ . أما السؤال الثانى فخاص برؤيتها المستقبلية وهى : أحسن بكثير من الوقت الحاضر = ١ ، أحسن من الوقت الحاضر = ٢ ، زى الوقت الحاضر = ٣ ، أسوأ من الوقت الحاضر = ٤ ، أسوأ بكثير من الوقت الحاضر = ٥ ، والسؤال الثالث خاص بدرجة عدم رضا المستبينة عن حالتها فإذا كانت راضية جداً=١، راضية = ٢ ، راضية إلى حد ما = ٣ ، غير راضية بالمرة = ٤ .

١١ - X11 سيطرة الرجل على المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن أربع عبارات اتجاهية هى : (١) أنا بخاف أعبر عن رأيى بصراحة أمام زوجى ، (٢) الزوج الحمش هو اللى ياخذ كل قرارات الأسرة بنفسه ، (٣) مجتمعنا اليومين دول بيفضل إنه يكون فيه مشورة بين الزوج والزوجة فى كافة القرارات الأسرية ، (٤) الستات فى البلد دى مكسورات الجناح ، ولقد تم ترميز العبارة الثالثة كالآتى : موافق جدا = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الثلاث الأخرى فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر.

١٢- X12النظرة المتدنية إلى المال : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموعة درجات الإجابة عن أربع عبارات هى : (١) قيمة كل واحد بتتقاس بالفلوس اللى فى جيبه ، (٢) الواحد اللى معاه قرش يساوى قرش ، (٣) الفلوس بتخلى الواحد يستطيع أن يحصل على كل مايريده ، (٤) قيمة

الواحد مربوطة بقيمة عيلته ، ولقد تم قياس العبارات الثلاث الأولى كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارة الرابعة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة=صفر .

١٣ - X13 جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة أسئلة هى : (١) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالعمل خاصة مايهم المرأة فيها من حقوق وواجبات ، (٢) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية ، (٣) مدى فهم المرأة لقوانين المواريث؟ فإذا كانت الإجابة مفهوم جداً = صفر ، مفهوم=١ ، مفهوم لحد ما = ٢ ، غير مفهوم = ٣ ، غير مفهوم بالمرة = ٤ .

١٤ - X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ست عبارات إتجاهية هى : (١) القوانين اللى فى البلد بتنصف الراجل على الست ، (٢) جوزى فى البيت بياكل مع الولاد الصبيان وأنا باكل مع البنات ، (٣) شغلى زى عدمه إللى بيجى منه لا أستفيد منه ، (٤) حتى لو اشتغلت عند الغير جوزى هوه اللى بياخذ الفلوس، (٥) فى العادة أنا لا أحصل على أجر مقابل عملى فى الحقل ، (٦) فى المواريث فى بلدنا مابيدوش للستات حقهم زى الشرع مابيقول . ولقد تم ترميز العبارات كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٥- X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ : ولقد تم حساب قيمة المتغير من خلال درجة الإجابة عن سؤال المستبينة عن مدى تطبيق القوانين المتعلقة بكل من أ ـ العمل ، ب ـ الأحوال الشخصية ، جـ ـ المواريث ، فإذا كانت الإجابة يوجد فجوة كبيرة = ٣ درجات ، فجوة متوسطة = ٢ ، فجوة قليلة = ١ ، لاتوجد فجوة = صفر .

١٦- X16 كثرة الخلفة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن عشر عبارات اتجاهية هى (١) الست الولودة قيمتها بتزيد وسط عيلتها ، (٢) المفروض الواحدة تخلف على قد حالها ، (٣) اللى بتنظم النسل قيمتها بتقل ، (٤) كثرة العيال بتقلل راحة البال، (٥) الأفضل أن عدد الأولاد لايزيد عن اثنين أو ثلاثة علشان يتربوا كويس ، (٦) اللى بيربط الراجل بمراته كثرة العيال ، (٧) الست اللى بتنظم خلفتها بتحافظ على صحتها وجوزها ، (٨) جوزى لو

كلمنى فى موضوع تنظيم النسل باتخانق معاه ، (٩) الراجل الريفى هيبته ومكانته بتزيد لما تكتر ولاده ، (١٠) كثرة الخلفة بتزود قوة الراجل الريفى وأسرته . ولقد تم ترميز العبارات رقم (٢) ، (٤) ، (٧) كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ . أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى: موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٧ - X17 إنخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمس عبارات اتجاهية هى : (١) الحرف اليدوية دى مش مناسبة للمرأة ، (٢) أنا بميل إن المرأة تشتغل بالأعمال الرقيقة ، (٣) الناس الكسيبة النهاردة هما اللى بيشتغلوا بأيديهم ، (٤) لو فضلت طول عمرى من غير شغل مش حقرب من العمل اليدوى ، (٥) الصنايعية دول ناس شقيانة ، (٦) الراجل الصنايعى راجل أرزقى يوم فوق ويوم تحت ، ولقد تم ترميز العبارة الثالثة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٨ - X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ست عبارات هى : (١) الست مكانها البيت وبس ، (٢) الست زى الراجل لازم تشتغل ، (٣) النهاردة شغل الست مش عيب ، (٤) وظيفة الراجل هى العمل ووظيفة الست خدمة البيت وبس ، (٥) خروج الست للعمل يقلل قيمتها ، (٦) منع المرأة من الخروج للعمل إذلال وتخلف. ولقد تم ترميز العبارات الثانية والثالثة والسادسة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق=١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الأولى والرابعة والخامسة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

ثانيا - المتغير التابع :

١٩ - Y درجة المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة أبعاد بعد معايرتها . البعد الأول هو المشاركة المنظمية وتم قياسه من خلال أربعة محاور ، (١) العضوية فى المنظمات حيث منحت المشاركة درجتين (للعضوية فى

منظمة واحدة) وتتضاعف الدرجة بعدد المنظمات ولاتمنح درجات لغير العضوات ، (٢) نوع العضوية: إذا كانت قيادية منحت ثلاث درجات ، وإدارية درجتين ، عادية درجة واحدة ، (٣) المواظبة على سداد الاشتراكات : نعم = ٢ ، لا = صفر ، (٤) حضور الاجتماعات بصفة دائمة = ٤ درجات ، أحيانا = ٣ درجات ، نادراً = درجتان ، لا = ١ . أما البعد الثانى والذى يعكس المشاركة السياسية فيتكون من محورين الأول منهما يعكس درجة المشاركة فى عضوية الأحزاب السياسية ويتكون من خمس عبارات اتجاهية وهى : (١) الواحد مايفضلش المشاركة فى الأحزاب السياسية ، (٢) مفيش فايدة من الأحزاب ، (٣) عضوية الأحزاب يخلى الواحد يخش فى صراعات، (٤) كفاية الرجالة تشارك ، (٥) انتماء الواحد لحزب معين تخلى الناس فى الأحزاب الأخرى يكرهوه . وكان الترميز كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، إلى حد ما = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة=٤ ، أما المحور الثانى من البعد الثانى فهو يعنى مدى توفر بطاقة انتخابية للمبحوثة ودرجة مشاركتها فى آخر خمسة انتخابات عامة . ولقد تم إعطاء درجة لمن تملك بطاقة والتى لاتملك أعطيت صفر ، أما من تملك بطاقة وشاركت فلقد أعطيت درجة على قدر عدد مرات مشاركتها .

أما البعد الثالث والأخير وهو المشاركة فى الأنشطة التنموية : فلقد تم قياسه من خلال أربعة أسئلة : الأول السماع عن الأنشطة الموجودة بالقرية فإذا كانت قد سمعت تمنح درجة والتى لم تسمع لم تمنح درجات . أما السؤال الثانى فهو درجة الاستفادة من هذه الأنشطة فإذا كانت قد استفادت منحت درجة وإذا لم تستفد لاتمنح درجات ، السؤال الثالث الأنشطة التى شاركت فيها حيث منحت درجتين عن كل نشاط شاركت فيه ، السؤال الرابع : نوع المشاركة فإذا كانت مادية منحت ٣ درجات ، عينية درجتين ، بالرأى درجة واحدة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة : استخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل التمييزى وهو تحليل يحاول وصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عن طريق نموذج خطى كما يمكن من خلاله بيان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة فى التمييز بين مجموعات الدراسات من ذوى المشاركة العالية والمتوسطة والمنخفضة . ولقد تم تقسيم مجموعات الدراسة الثلاث وفقاً لقيمة المتغير التابع .

النتائج والمناقشات البحثية

أولاً : النتائـج:

تم تصنيف الحالات التى شملتها الدراسة وعددها ٢٣٤ امرأة إلى ثلاث مجاميع، وذلك تبعاً لمستوى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، المجموعة الأولى وعددها ٧٧ امرأة تشمل النساء ذوى المستوى العالى فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، والمجموعة الثانية وعددها ٢٧ امرأة تشمل النساء ذوات المستوى المتوسط فى المشاركة، والثالثة والأخيرة وعددها ١٣٠ امرأة تشمل النساء ذوات المستوى المنخفض فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، كما تم افتراض مجموعة من القيم والمعايير - على نحو ماتقدم - يفترض أن لها دوراً كبيراً فى التأثير على مستوى مشاركة النساء من عينة الدراسة فى الأنشطة المجتمعية المحلية.

وأجرى التحليل التمييزى بغرض:

١ - التيقن من علاقة هذه المتغيرات بدرجة مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

٢ - معرفة أهمية كل متغير من هذه المتغيرات فى تفسير ظاهرة انخفاض مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

٣ - إلى أى مدى يمكن أن تساهم هذه المتغيرات فى توقع مستقبل درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

وسنتناول فيما يلى نتائج الدراسة:

التحليل التمييزى لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية:

يعتبر إيجاد دالة التمييز أحد المشاكل الإحصائية لأن الدراسة تحتوى على ثلاثة مجاميع فلقد تم إيجاد دالتين للتمييز، إلا أن الدراسة ستركز على الدالة التمييزية الأولى وهى الدالة التى لها درجة عالية من المعنوية. ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة 1 والتى تعكس القدرة التنبؤية على الفصل التمييزى بين مجموعات الدراسة قد بلغت ٧٣٢٩,. وهى قيمة تعكس قدرة تنبؤية متوسطة لمتغيرات الدراسة فى تفسير التباين بين مجموعات الدراسة. كما بلغت قيمة مربع كاى ٦٩,١٥١ وهى قيمة عالية المعنوية مما يعنى أن متغيرات التمييز تمثل جزءاً معقولاً من التباين فى درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

جدول (١) التمييز المتبقى واختبار المعنوية باستخدام مربع كاى

رقم الدالة	wilks lambda2	مربع كاى	درجات الحرية	مستوى المعنوية
الدالة الأولى	٠,٧٣٢٩	٦٩,١٥١	٣٦	٠,٠٠٠٧
الدالة الثانية	٠,٩٥١٠	١١,١٦٨	١٧	٠,٨٤٧٧

ولتحديد عدد الدوال التى يمكن إشتقاقها فإن هذا يتطلب إيجاد قيمة Eigen value والإرتباطات المرتبطة بها Canonical correlation ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين مجموعات الدراسة. ولقد بلغت قيمة Eigen Value للدالة الأولى ٢٩٧٧ , ٠ بينما بلغت للدالة الثانية ٠٥١٥ , ٠ وهى قيمة أقل من مثيلتها فى الدالة الأولى مما يعنى أن الدالة الأولى هى الأكثر معنوية، ومن قيمة Eigen value يمكن حساب قيمة Relative percentage أو Et^2 والتى تماثل قيمة R^2 (معامل التفسير) فى التحليل الانحدارى التعددى والتى تحسب من المعادلة Et^2 = Eigen Value X 2

ومن المعادلة يتضح أن هذه القيمة تبلغ ٢١٨ , ٠ وهذا يعنى أن متغيرات الدراسة تفسر نحو ٢١,٨٪ تقريباً من التباين بين مجاميع الدراسة ، وقد يرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن الدراسة لا تشتمل على كل المعوقات التى يمكن افتراضها بهدف دراسة التأثير على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية بل تشتمل فقط على المعوقات القيمية والمعيارية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن قيمة معامل ارتباط كانونيكل للدالة الأولى يعادل ٤٧٩ , ٠ وهى قيمة تتمشى مع قيمة 2 بينما بلغت القيمة للدالة الثانية ٢٢١٣ , ٠

جدول (٢)

قيمة Eigen value وبعض المقاييس الهامة الأخرى

رقم الدالة	canonical correlation معامل ارتباط كانونيكال	Cumulative Percent ٪ للتباين التراكمى	Percent of variance ٪ للتباين	Eigen value قيمة أيجن
الدالة الأولى	٠,٤٧٩	٨٥,٢٦	٨٥,٢٦	٠,٢٩٧٧
الدالة الثانية	٠,٢٢١٣	١٠٠,٠٠	١٤,٧٤	٠,٠٥١٥

كما تم إيجاد قيمة المعاملات المعيارية للتمييز وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية فى إحداث الفصل والتمييز بين مجموعات الدراسة الثلاث العالية والمتوسطة والمنخفضة فى الانشطة المجتمعية التنموية حيث تبين أن أهم المتغيرات فى الدالة الأولى مرتبة حسب أهميتها النسبية هى على النحو الوارد فى الجدول (٣).

وبإيجاد قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية فلقد أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للدالة الأولى أن متغيرات X11، X8 ، X2 ، X10 ، X18 ، X7 ، X13، X14، X9، X15، X17 كانت أكثر ارتباطاً بالدالة الأولى، بينما كانت متغيرات X5، X12، X6، X16، X3، X1 أكثر ارتباطاً بالدالة الثانية (جدول ٤).

ويمكن تفسير إشارات المعاملات المعيارية للتمييز إذا حسبنا متوسط الدرجات (القيم) المميزة لكل مجموعة من هذه المجموعات ونحصل على هذه القيم لكل حالة بضرب قيمة المتغيرات المميزة لكل حالة فى المعاملات المميزة. ونحصل على متوسط القيم المميزة بأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة وتتضح هذه الأرقام على نحو ما هو معين بجدول (٥). حيث يتضح من الجدول وجود ارتباط سلبى بين مجموعة المعوقات القيمية والمعيارية التى افترضتها الدراسة ودرجة مشاركة المرأة فى الانشطة المجتمعية.

جدول (٣) متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية فى إحداث الفصل التمييزى بين مجموعات نساء العينة عالية ومتوسطة ومنخفضة المشاركة فى الأنشطة التنموية وفقاً للمعاملات المعيارية للتمييز للدالة الأولى

مسلسل	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية للتمييز
١	X11 سيطرة الرجل على المرأة	- ٠,٦٦٥٤٧
٢	X8 الإحساس بعدم الاستقلالية	- ٠,٥٦٩٨١
٣	X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة	٠,٣٩٨٣٣
٤	X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة	- ٠,٢٠٢٩٠
٥	X13 جهل المرأة بالتشريعات والقوانين التى توضح حقوقها وواجباتها	- ٠,١٨٣٨٨
٦	X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ	٠,١٧٥٧٦
٧	X6 القصور فى التشريعات المتعلقة بعمل المرأة	٠,١٧٣١٤
٨	X10 نقص طموح المرأة	- ٠,١٥٧٣٠
٩	X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت	- ٠,١٤٥٧٠
١٠	X9 النظرة إلى السلطة الأبوية	٠,١٢٤١٦
١١	X4 الزواج المبكر للفتيات	- ٠,١٠٤٠١
١٢	X16 كثرة الإنجاب (الخلفة)	٠,١٠٢٢
١٣	X3 تفضيل الذكور على الإناث	- ٠,٠٨٨٥
١٤	X17 انخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة	- ٠,٠٨٦٩٨
١٥	X12 النظرة المتدنية إلى المال	٠,٠٥١٧٧
١٦	X7 انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة	٠,٠٤٩٢٧
١٧	X5 نقص الثقة فى قدرات المرأة مقارنة بالرجل	٠,٠٤٩٢٤
	X1 تدنى القدرة الابتكارية للمرأة.	٠,٠٢٤٠٠

جدول (٤) المصفوفة المركبة
قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية المتسببة
فى إحداث الفصل والتمييز بين مجموعات الدراسة الثلاث

م	متغيرات التمييز	الدالة الأولى	الدالة الثانية
١	X11 سيطرة الرجل على المرأة	٠,٦٨٣٣٨	-٠,٣٩٦٩
٢	X8 الإحساس بعدم الاستقلالية	٠,٦٧٣٢٦	-٠,١٧٣٧٢
٣	X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت	٠,٤٠٦٦٤	٠,٢١٠٥٨
٤	X10 نقص طموح المرأة	٠,٣٠٩٠٧	٠,٠٩٩٢٧
٥	X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة	٠,٣٠٤٧٣	٠,١٦١٢٥
٦	X7 إنخفاض قيمة التعليم لدى المرأة	-٠,٢٣٤٩٨	٠,١٨٤٤٧
٧	X13 جهل المرأة بالتشريعات والقوانين التى توضح حقوقها وواجباتها	-٠,٢٣٢٠٩٥	٠,٠٨٧٧٠
٨	X4 الزواج المبكر للفتيات	-٠,١٨٤٠٣٢	٠,٠٨٤٣٧
٩	X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة	٠,١٥٠٧٢	-٠,٠٣٠٦٨
١٠	X9 النظرة إلى السلطة الأبوية	٠,٠٩٤٥٩	-٠,٠٧٧٤٠
١١	X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ	-٠,٠٥٦٩٤	-٠,٠٣٢٧٢
١٢	X17 إنخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة	-٠,٠٤٧٧٢	٠,٠٤٠٣٧
١٣	X5 نقص الثقة فى قدرات المرأة مقارنة بالرجل	-٠,٠٤١١	٠,٧٤٠٠٥
١٤	X12 النظرة المتدنية إلى المال	-٠,١٠٩١٧	٠,٣٤٣٥٠
١٥	X6 القصور فى التشريعات المتعلقة بعمل المرأة	٠,١٦٧٠٥	٠,٢٨٠٦٢
١٦	X16 كثرة الإنجاب (الخلفة)	٠,١١٨٢٨	٠,١٩٦٩٧
١٧	X3 تفضيل الذكور على الإناث	-٠,١٠١٩٢	٠,١٨٤٦٦
١٨	X1 تدنى القدرة الابتكارية.للمرأة.	-٠,٠٨٣٩٢	٠,٩٩٦٣

جدول (٥)

متوسط المقادير المميزة للمجموعات الثلاث

المجموعة	متوسط المقادير المميزة	
	الدالة الأولى	الدالة الثانية
المجموعة ذات المشاركة العالية	- ٠,٧٢٨٩٦	- ٠,٢٤٣٧٥
المجموعة ذات المشاركة المتوسطة	- ٠,٦٩٨٧١	- ٠,٤٠٧٦٣
المجموعة ذات المشاركة المنخفضة	- ٠,٢٨٦٦٥	- ٠,٢٢٩٠٤

ويلاحظ من الجدول السابق أنه وفقاً للدالة الأولى فلقد استطاعت المجموعة الأولى ذات المشاركة العالية أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة متفوقة فى ذلك على المجموعة ذات المشاركة المتوسطة والمجموعة ذات المشاركة المنخفضة، كما جاءت المجموعة ذات المشاركة المتوسطة فى المرتبة الثانية بعد المجموعة ذات المشاركة العالية، وأخيراً جاءت المجموعة ذات المشاركة المنخفضة. وبالنسبة للدالة الثانية فلقد جاءت المجموعة ذات المشاركة المتوسطة فى المرتبة الأولى يليها المجموعة ذات المشاركة العالية وأخيراً المجموعة ذات المشاركة المنخفضة، وسنعتمد فى تفسيراتنا على نتائج الدالة الأولى أسوة بما اتبع سابقاً من حيث كونها هى الدالة الأكثر معنوية.

ثانيا: مناقشة النتائج:

يمكن تفسير النتائج التى توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل التمييزى فى الآتى:

١ - أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المتغيرات التى من شأنها التأثير على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية هو متغير سيطرة الرجل على المرأة وهذا الأمر يتضح بصورة جلية فى المجتمعات الريفية بصفة خاصة حيث يستغل الأزواج والآباء مفهوم القوامة على المرأة استغلالاً سيئاً ومتعسفاً وبعيداً كل البعد عما قصدت إليه الشريعة حيث يأخذون القوامة بمعنى الوصاية المتسلطة فى كل كبيرة وصغيرة تخص المرأة، مع أن القرآن الكريم ركز على الاستعدادات المتكاملة التى تتمتع

بها المرأة واعترف لها بمكانتها الاجتماعية ولم يضع الرجل فى مكانة أعلى مما هى عليه ليسلبها شيئاً من الانسانية وانما لينظم الحياة فى مجملها تنظيماً يقوم على الخير والعدل والصلاح وفى هذا يقول القرآن الكريم فى سورة المجادلة الآية رقم « ١ » { قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما ، ان الله سميع عليم } وفى ذلك اعلان صريح عن حق المرأة المساوى لحق الرجل فى اختيار ما تحب والتعبير عما تكره.

ولقد عمل الرجل الريفى ، خاصة على تزييف وعى المرأة بحقوقها وواجباتها وتأكيد تبعيتها، وعملية التزييف هذه تأخذ صوراً متعددة أبرزها تأكيد التنشئة الاجتماعية فى القرية على تبعية المرأة للرجل، فالبنت تنشأ على احترام الرجل وعلى تعود أفضلية الذكر عليها فهى تربى على هذه القيم والأفكار، وعندما تكبر تجد أمها وأخواتها وقريباتها الكبيرات على هذا الحال، فتألف ذلك وتتعود عليه شيئاً فشيئاً حتى أنه يصبح طبيعة ثابتة لها فهى تتزوج لتخدم زوجها وبيتها.

٢ - أما المتغير الثانى فى الأهمية فهو الاحساس بعدم الاستقلالية، فمع أن جزءاً كبيراً من العمالة النسائية موجهة للعمل الزراعى الا أنها عمالة غير مدفوعة الأجر بصورة مباشرة وبالتالى لا يعود منها عائد مباشر على المرأة فى صورة أجر، مع أن الأديان جميعها والاسلام خاصة ساوت بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات وكفل لها الاسلام الحق فى الميراث ومن ثم جعل لها ذمتها المالية المستقلة فهى فى ذلك والرجل سواء، ومن ثم فان عدم مشاركة المرأة فى الأنشطة ربما يرجع الى احساسها بعدم وجود مردود مباشر عليها نظير هذه المشاركة.

٣ - ولقد جاء متغير النظرة المتدنية الى العمل خارج الأسرة فى المرتبة الثالثة فى الأهمية بالنسبة للمتغيرات التى تحد من مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ويرجع ذلك الى أن الثقافة التقليدية مازالت تنظر الى دور المرأة فى المنزل كأهم الأدوار التقليدية الخاصة بها حيث يتضمن هذا الدور تربية وتنشئة الأطفال ورعاية الزوج وأداء الأعمال المنزلية المتعددة والمشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، وغالباً ما يستهلك هذا الدور الكثير من طاقات ووقت المرأة الريفية خاصة فى ظل عدم توفر الكثير من الأدوات والأجهزة المنزلية الحديثة التى تساعدها على آداء أعمالها المنزلية.

٤ - ولقد جاء متغير الاحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة فى المرتبة الرابعة ونعنى باللامساواه قلة تقدير عمل النساء كسبب لإضعاف العزيمة (لقاء عمل مساو ، ومرتب غير مساو) ومع أن معظم الدساتير والتنظيمات التى تحكم دنيا العمل تعترف بالحق فى تساوى الأجر لقاء عمل

متساو. فإن هذه المساواة ليست محترمة عمليا ويلاحظ أن قليلا من الدول هى التى تسعى لتنفيذها بنظام ودقة فتفاوت الأجور أحياناً ما يكون فاضحاً لدرجة اثارة المنازعات مع أن عدم المساواة لا يعنى أبداً أن الرجال يسهمون فى الحياة الاقتصادية بدرجة أكبر من الاناث، فلقد أكدت بحوث عديدة أن المرأة ليست أقل اسهاماً من الرجل فى الدخل الاقتصادى للأسرة. ومن أهم مظاهر عدم المساواة بين الجنسين هو اللامساواة فى معدلات التعليم والرعاية الصحية ... الخ. ان هذه اللامساواة تضرب بجذورها فى بنية الثقافة، فالثقافة التقليدية ، بل والحديثة فى العالم الثالث مثقلة بالتوجهات القيمية المرتبطة بتبعية المرأة للرجل وأدوارها الثانوية فى مقابل أدوار الرجل الأساسية وباسهامها المحدود فى الانتاج الاقتصادى، وتنتشر هذه التوجهات الثقافية لا لأنها تعكس واقع المرأة فى هذه المجتمعات ولكنها تعمل بمثابة قناع يحجب فيه الرجال استغلالهم للمرأة وسيطرتهم عليها ، وفى ضوء هذا الواقع فانه لا بد من تغيير الاتجاهات مع إعادة تقييم أدوار المرأة والعمل على مواجهة بعض الأفكار التى بدأت تنتشر فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة من بعض الاتجاهات الدينية والتى تشكل دعوة إلى العودة إلى الماضى وترديد أن المرأة مكانها الأساسى داخل منزلها .

٥ - أما المتغير الخامس فى الأهمية فهو جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها وهذا المتغير يرتبط الى حد كبير بمتغير الأمية المرتفعة بين الاناث والتى تعتبر أكثر المشكلات تحدياً والتى تقف عقبة أمام جهود تنمية المرأة حيث إنها تمثل انكاراً لحق أساسى للمرأة بالاضافة الى كونها معوقاً من معوقات التنمية. فعندما تزداد نسبة الأمية بين النساء ، وهن المربيات الأوائل للأطفال ، فانها تشكل اعاقة أشد خطورة لحق الأجيال القادمة. ولقد ترتب على معاناة المرأة من أشكال الأمية المختلفة أنها وقفت حجر عثرة فى طريق ممارسة المرأة لحقوقها ومسئوليتها فى المجتمع حيث غاب عنها فهمها لحقوقها التى كفلها لها الدستور والقانون .كما أنه لايمكن وفى هذا المجال انكار دور أجهزة الإعلام خاصة المسموعة والمرئية منها فى العمل على توعية المرأة بحقوقها القانونية .

٦ - أما سادس المتغيرات فى الأهمية فهو الفجوة بين التشريع والتنفيذ، حيث إن هناك تناقضا واضحا بين القوانين والتشريعات الخاصة بعمل المرأة وبين الممارسة الفعلية وذلك نتيجة لمعايير سائدة ، فمثلاً سوى الدستور بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات فى اطار الشريعة الاسلامية وسوى القانون بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ولم يشترط القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة للتعيين فى أى وظيفة سوى أن يكون المرشح لها مصرياً محمود السيرة مستوفياً

لشروط السن والأهلية والكفاءة دون تمييز فى هذا الشأن بسبب الجنس، ومع هذا نجد بعض الوظائف تقتصر على الرجال دون النساء عند التطبيق ويرجع ذلك الى أن القانون فى بعض الوظائف الحكومية ترك تقدير الصلاحية للجهة الادارية القائمة على الترشيح والتعيين، وهنا يصبح لهذه الجهة مطلق الحرية فى الاختيار وفى وضع شروط الصلاحية ولقد ترتب على هذه التفرقة حرمان المرأة فى مهن معينة من تولى مواقع معينة مهما كانت قدراتها، كذلك نجد أن هناك بعض الجهات الممولة للمشروعات التنموية قد تتشكك فى اقراض المرأة بدعوى نقص قدراتها على ادارة هذه المشروعات وبالتالى سداد القروض، لذا فان أى محاولة لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية لن تحقق أهدافها الا اذا تغيرت النظرة الاجتماعية للمرأة.

٧ - ولقد جاء متغير القصور فى التشريعات المتعلقة بالمرأة فى المرتبة السابعة حيث تعتبر التشريعات المتعلقة بالمرأة احدى الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ولقد تجلى هذا فى الاستراتيجية اللازمة لقيام تكافؤ حقيقى للفرص بين النساء والرجال والتى صدرت عن المؤتمر الدولى حول وضع النساء فى التعليم التقنى والمهنى (يونيو ١٩٨٠) والذى اوصى باتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنظيمية وتوفير الميزانيات بهدف ضمان الفرص أمام النساء من أجل اختيار حقيقى لمهنة ما، وكذلك اتخاذ جميع التدابير المتعلقة بتطبيق القانون المتعلق بتساوى الأجور تطبيقاً فعلياً وتوسيع مفهوم تساوى المعاملة، وكذلك الحماية القانونية لحق النساء فى الحصول على ترضية أو تعويض عندما يفضل عليهن الرجل، أو عندما يخلعن من مراكز يفضل عليهن فيها الرجال ، والغاء جميع التشريعات التى من شأنها المساس بكرامة المرأة ، واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لالغاء امتيازات الذكور وضمان المساواة بين الجنسين.

٨ - كما أظهرت النتائج البحثية أن متغير نقص طموح المرأة قد جاء فى المرتبة الثامنة من المتغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية حيث تعتبر قيمة الطموح من القيم المعجلة بعملية التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة حيث إنها من القيم التى تحرك القيم الكامنة فى الفرد للعمل والانجاز بهدف زيادة المردود الاقتصادى، ذلك أن التعبئة السيكولوجية لتحريك التطلعات عند المرأة تمثل شرطاً أساسياً لزيادة إسهامها فى الأنشطة التنموية، فمن المستحيل زيادة المشاركة فى هذه الأنشطة الا من خلال تغيير جذرى فى تطلعات النساء، فمن المعروف أن ذوى المستويات الطموحية العالية لا يرغبون فى حياة التخلف ويندفعون الى بذل النشاط الجدى الدؤوب

بهدف تحقيق طموحاتهم، كما يرتبط الطموح كقيمة بالدافعية للانجاز كقيمة حيث يعرف روجرز وسفيننج[٢٨] الدافعية للانجاز بأنها القيمة الاجتماعية التى تؤكد رغبة الفرد فى التفوق المستمر فيتولد لديه وينمو فيه الشعور بالتكيف والاندماج فى الحياة الاجتماعية.

٩ - ولقد جاء فى المرتبة التاسعة متغير النظرة المتدنية الى تعليم البنت: وهناك ما يطلق عليه علماء النفس الاجتماعى بالدور اللاشعورى ، ولكن المؤذى فى نفس الوقت ، الذى يلعبه الأهل والمعلمون عندما يفرقون بين أولادهم أو تلاميذهم حسب نوعهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، فنجد أنهم بالنسبة للبنت يعلمونها ما تعلمت أمها وبالنسبة للولد يعلمونه ما تعلم والده واذا تساءلت البنت عن السبب قيل لها « لست الا بنتا » بمعنى أنك لست صالحة الا لغسل الأوانى وتقشير الخضار، وينتهى ذلك الى كونها امرأة للداخل وتكون نظرتها للحياة مطبوعة بالأحكام السابقة فتظهر النساء أدنى قوة وذكاء واقداماً وجسارة من الرجال ، وبصورة لا شعورية تربى المرأة على أنها دائماً ما تحتاج الى حماية رجل (أب أو زوج) . وفى ظل ظروف العالم النامى الفقير وفى مجتمعاته الريفية الأكثر فقراً ، لا تتوفر الفرص غالباً لتعليم الأبناء ذكوراً أو إناثاً ، وإن توافرت فهى للذكر دون الأنثى ، وان توافرت للاثنين فهى قاصرة بالنسبة للأنثى على مرحلة معينة من التعليم وتشخص إحدى خبيرات اليونسكو وهى جيرمين بورسيل[٢٩] هذا الوضع بقولها «لقد أدى اكتشاف جوتنبرج للطباعة الى اخراج أوروبا من القرون الوسطى لكنه اقتضى خمسة قرون كى تفتح ابواب التعليم للبنات بصورة طبيعية وبدء حصولهن البطئ والصعب على حرياتهن، وهذا هو أحد الاسباب التى من أجلها تكرس اليونسكو الجهود لبرامج محو أمية المرأة. فالنضال ضد التفرقة العنصرية يبدأ بديمقراطية التعليم تحقيقاً فعلياً».

١٠ - أظهرت النتائج البحثية أن متغير النظرة الى السلطة الأبوية قد جاء فى المرتبة العاشرة فى الأهمية من المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية وتعتبر هذه القضية من القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة والتى أصبحت تلقى اهتماماً متزايداً فى الوقت الحالى حيث تشير كثير من الدراسات الى أن سلطة الرجل المطلقة والتى قام البنيان الأسرى عليها عبر التاريخ مازالت قوية وسائدة فى كثير من قطاعات المجتمع وبخاصة فى الريف. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك عدم الاهتمام برأى الفتاة فى اختيار زوجها بحجة أن الأب ، أو الأخ الكبير فى حالة غياب الأب ، هما الأقدر على الاختيار السليم، كذلك فان عدم اشراك الزوجات فى كثير من القرارات الأسرية الهامة

مثل تعليم الأبناء أو تزويجهن الى غير ذلك ما هى الا أمثلة على التسلط الأبوى. ولا شك فى أن فرض الرأى على الزوجة والأبناء خاصة الفتيات وسلب حريتهن فى التعبير عن آرائهن يقضى على أى مبادرات ايجابية لديهن ويعطل طاقاتهن الابداعية ويضعف من ثقتهن فى أنفسهن ومن استقلالهن فيزيد اعتمادهن على الغير وتشيع فيهن روح الخضوع والتبعية ومن هنا تتولد شخصية الانسان المترددة العاجزة عن اتخاذ قراراته بنفسه والعاجز بالتالى عن تنمية مجتمعة.

١١ - وفى المرتبة الحادية عشرة فى الأهمية جاء متغير الزواج المبكر للفتيات حيث يعتبر الزواج المبكر وزواج الفتيات بصفة خاصة قيمة كبرى فى المجتمعات التقليدية حيث تشير الاحصاءات الى أن نسبة الزواج فى مصر تحت سن ١٩ سنة قد بلغت ٤٥٪ مقابل ٨٪ فى بعض الدول الأوروبية (مجلس الشورى، ١٩٩٢) فالزواج المبكر من وجهة نظر هذه المجتمعات عصمة من الذلل وصيانة من الوقوع فى الفتنة والاغراء بل ان البعض ينظر الى الزواج على أنه مكسب وأن (الفلوس فى العروسة حلال) لأنه بعد الزواج يمكن الاستغناء عن عامل زراعى بالاضافة الى النظرة القائلة (ظل راجل ولا ظل حيطة). والزواج المبكر يترتب عليه اعتلال صحة المرأة بالاضافة الى عدم احساسها بطفولتها وكذا عدم مرورها بالمراحل المختلفة لبناء شخصيتها ومن ثم يصبح اهتمامها أولاً وأخيراً بحياتها المنزلية دون مشاركة جدية فى أمور مجتمعها المحلى.

١٢ - ولقد جاء فى المرتبة الثانية عشرة فى الأهمية متغير كثرة الخلفة حيث مازالت النظرة الى الأبناء فى المجتمعات التقليدية على أنهم عزوة وأن لهم قيمة اقتصادية من حيث عملهم داخل الاسرة أو خارجها والمساهمة فى دخل الاسرة، كما أن هذه المجتمعات مازالت تنظر الى المرأة الولود نظرة تحمل قيمة أكبر بمقارنتها بالمرأة غير الولود. وكثرة الخلفة تجعل المرأة مهمومة دائماً بشئون أطفالها ومعتلة صحياً بحيث تصبح غير قادرة على تقديم المساهمة فى أى عمل خارج منزلها، وتشير الكثير من الدراسات الى ارتباط كثرة الخلفة بالأمية من منطلق أن التعليم يؤثر بشكل خاص فى جعل المرأة أكثر استعداداً وتقبلاً للاعلام والتثقيف بما لهما من أثر فى القضاء على المتغيرات السائدة فى المجتمع بشأن زيادة الانجاب، كما أن التعليم يبعث لدى المرأة تطلعات جديدة نحو حياة أفضل لا يمكن تحقيقها الا بتنظيم الانجاب وزيادة دخل الأسرة، فالتعليم يفتح آفاقاً جديدة أمام المرأة ويتيح لها فرصة أفضل للعمالة مما يؤدى الى اكتسابها مكانة جديدة فى المجتمع وتزايد شعورها بالأمن على مستقبلها وتغير سيكولوجيتها تجاه الانجاب الزائد وهذا كله من شأنه زيادة مشاركتها فى أمور مجتمعها المحلى.

١٣ - كما أظهرت نتائج الدراسة أن متغير تفضيل الذكور على الاناث قد جاء فى المرتبة الثالثة عشرة فى الأهمية حيث يعتبر تفضيل الذكور على الاناث احدى القيم المتوارثة عبر الأجيال والتى تعتبر احدى سمات الثقافات التقليدية حيث إن الذكر فى مثل هذه الثقافات هو الذى يحمل اسم الأب والعائلة وأن الأبناء الذكور عزوة وفى المقابل فان الاناث فى مثل هذه الثقافات عورة ولهذا فانهم يتخلصون منهن عندما يتقدم لها أول عريس وذلك دون أخذ رأيها أو محاولة زواجها من أحد أبناء عمومتها اذا وجد ذكور، كما أن من الأشياء المتعارف عليها فى هذه الثقافات أن البنت مكانها الطبيعى بيت زوجها وبالتالى فلا داعى لتوفير فرص التعليم لها، وفى كثير من الأحيان فان الأزواج فى مثل هذه الثقافات غالباً وعن دون فهم ما يطلقون الزوجات اللاتى لاينجبن لهم الذكور ظناً منهم أن المرأة هى المسئولة عن انجاب الذكور، ولقد أثرت هذه النظرة فى تدنى مكانة الاناث مقارنة بالذكور ولقد أثر ذلك بدرجة كبيرة على نظرة أفراد المجتمع لمشاركة المرأة فى شئون مجتمعها المحلى أو أنشطته من حيث عدم أهمية مثل هذه المشاركة.

١٤ - وفى المرتبة الرابعة عشرة فى الأهمية جاء متغير انخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة حيث إنه من سمات الثقافة التقليدية النظرة الى طبيعة المهن التى يجب أن تختارها المرأة حيث ينظر الى المرأة على أنها مخلوق يتسم بطبيعة بيولوجية رقيقة لا تمكنها من العمل، اذا ما صرح لها بذلك فى كافة المهن بل فى مهن معينة بالذات هى فى غالبيتها المهن غير الحرفية وربما يرجع ذلك الى أنه من الملاحظ أن النظرة ما زالت قاصرة عن ادراك اسهام المرأة فى أوجه النشاط الحياتى بصفة عامة فعبر التاريخ كان النساء يسهمن فى مختلف النشاطات الاقتصادية سواء تقاضين عليها أجراً أم لا ثم أن يوم عملهن أطول من يوم أزواجهن بصفة عامة فهن أول من يستيقظ وهن أيضاً آخر من يذهب الى النوم ومع ذلك فان الاحصاءات المتعلقة بالطاقة العاملة مازالت صامتة ازاء هذا العمل النسائى غير المجازى حيث إنه لا يحظى بكل الاعتبار الذى يستحقه.

الا أنه ولأسباب مختلفة ،كالميل الشخصى والرغبة فى تحقيق الذات والنزوع الى الاستقلال الاقتصادى والحاجة الى تحسين الدخل العائلى وضرورة مساعدة الأسرة باتت النساء يدخلن بأعداد متزايدة الى ميدان العمل المأجور ، ولكن لعدم التأهيل المهنى الملائم أصبحن يجدن أنفسهن موجهات نحو أعمال لا تستدعى الا القليل من التأهيل وهى بالتالى قليلة المردود مادياً، ولعل هذا هو ما حدا بمنظمة اليونسكو الى وضع استراتيجيات تقوم على أساس اعادة النظر فى فلسفة التربية والتأهيل

والاستخدام بطريقة تضمن تكافؤ الفرص أمام الجنسين.

١٥ - ولقد جاء فى المرتبة الخامسة عشرة فى الأهمية متغير النظرة المتدنية الى المال : فى علم الاجتماع نجد أن هناك تصنيفات مختلفة للقيم حيث نجد أن هناك قيما اقتصادية واجتماعية وجمالية وسياسية ودينية. وتعتبر النظرة الى المال احدى القيم الاقتصادية والتى يعنى بها اهتمام الفرد وميله الى ما هو نافع وهو فى سبيل هذا الهدف يتخذ من العالم المحيط وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الانتاج والتسويق والاستهلاك واستثمار المال. ولذلك كلما ارتفعت قيمة نظرة المرأة الى المال كلما انعكس ذلك على نشاطها الاقتصادى المباشر وغير المباشر وبالتالى زيادة مشاركتها فى الانشطة المجتمعية المحلية.

١٦ - وفى المركز السادس عشر جاء متغير انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة كواحد من المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية من منطلق أن التعليم يعد من الوسائل الأساسية لاثارة الرغبة فى التثقيف وتنمية القدرات لدى المرأة لاستيعاب الاتجاهات الحضارية والأساليب التكنولوجية وهو يساعد فى الوقت نفسه على تعميق قيم المجتمع، ويشعر المرأة بإنسانيتها ويمنحها القدرة على ممارسة حقوقها ومسئولياتها لكى تؤدى دورها فى عملية التنمية، ان التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة والمرتقبة تجعل مبدأ استمرار تعليم المواطن مطلباً ملحاً حتى يتاح استكمال التعليم للذين تسربوا منه، أو للاستزادة من التعليم بعد دخول ميدان العمل، أو استكمال التعليم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن والتدريب المهنى والتثقيف العام والتربية السكانية والبيئية وهذا كله سينعكس على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

١٧ - ولقد جاء متغير عدم الثقة فى قدرات المرأة مقارنة بالرجل فى المرتبة السابعة عشرة، وفى هذا المجال يمكن القول إنه لايوجد شك فى أن ثمة فروقاً فى بعض الخصائص الجسدية بين الرجل والمرأة، ولقد أدت هذه الخصائص فى أحقاب تاريخية ماضية الى أن أصبحت هناك وظائف خاصة بالرجل وأخرى خاصة بالمرأة حيث كان الرجل يضطلع بمهام الحرب والاغارة وابتعدت المرأة عن النشاط العسكرى وبخاصة حين كانت الحروب تعتمد على القوة البدنية الفردية، كذلك كانت طبيعة بعض المهن فى بعض الأحيان تتصف هى الأخرى بالمجهود العضلى حيث كانت تتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً أو أن بعضها يتسم فى بعض الأحيان بالأخطار، ولقد كان ذلك من الأسباب التى أدت الى تدهور

منزلة المرأة.

أما فى عالم اليوم فلقد تغيرت شروط العمل فى جميع قطاعات النشاط تقريباً بفضل احلال الآلة محل الانسان وبات توزيع المهن على أساس القوة الجسدية بلا معنى الا فى حالات نادرة جداً، ولعل هذا هو ما حدا بنائب رئيس لجنة المتحدات الأوروبية فى المؤتمر الذى انعقد فى مانشيستر فى مايو ١٩٨٠ حول «المساواة للنساء» أن يعلن «أن على الرجال ألا يعتبروا مزاولة النساء لمهن كانت وقفاً عليهم تهديداً لهم، وعليهم أن لايفهموا كذلك أن النشاطات التى كانت تتحقق على ايدى النساء حتى الآن ينظر اليها على أنها عمل أدنى» (بورسيل، ١٩٨٤).

لذلك فانه يجب العمل على اعادة الثقة فى مقدرة المرأة على القيام بكل أو معظم الأعمال التى يقوم بها الرجل حيث إنه من شأن ذلك أن ينعكس على زيادة درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

١٨ - وأخيراً وفى المركز الثامن عشر جاء متغير تدنى القدرة الابتكارية للمرأة، ويجدر القول إن الابتكارية أو التجديدية تعتبر احدى القيم الهامة التى تميز الرجل العصرى والتى ترتبط بدرجة كبيرة باستخدام المستحدثات التكنولوجية ، حيث يعتبر النظام الاجتماعى أحد عناصر نشر أو ذيوع المبتكرات لأنه يؤثر فى عملية النشر من خلال مجموعة من العوامل من بينها القيم والمعايير ، وأن قيمة الابتكارية أو قبول الجديد هى إحدى أهم القيم المؤثرة فى عملية نشر التقنيات. والشخص الذى يميل لتقبل الخبرات والأفكار المستحدثة بسهولة غالباً ما يكون فى مقدمة أفراد المجتمع الذين يرغبون فى تبنى الأفكار الجديدة، فالابتكارية، أو قبول الجديد، تلعب دوراً كبيراً فى نجاح التنمية بصفة عامة والتنمية التقنية بصفة خاصة. ويعود انخفاض القدرة الابتكارية للمرأة بصفة خاصة الى ارتفاع نسبة الأمية بمفاهيمها الثلاثة وهى الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية والأمية الثقافية، فالأمية من أهم المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، وهذا التأثير اما مباشر أو غير مباشر من خلال العديد من المتغيرات.

التوصيات

١ ـ لقد أوضحت نتائج الدراسة فى مجملها أن تنمية المرأة المصرية يعتمد بصفة أساسية على تنمية دور المرأة ، من منطلق أن تنمية المرأة جزء من التنمية الشاملة ، وحيث إن بناء المجتمع وتطويره

يعتمد فى المقام الأول على توضيح وبلورة مجموعة القيم والعقائد التى توجه حركة المجتمع وتبث فيها طاقة دفعها ، ونظراً لأن الأدوار تبنى على الغرائز أو تستثيرها الثقافة أو قد يمليها الاطار الاجتماعى أو قد تؤدى الى وجودها الجزاءات أو التهديد بالجزاءات أو تتطور نتيجة للتفاعل أو قد تنبع من اندماج القيم داخل الفرد وكلها تؤثر على عملية بناء دور المرأة ، فإنه لابد من العمل على أن نبعث الى الوجود أهم مصادر استلهام القيم ألا وهو الدين وذلك من خلال فهم مستنير للدين بحيث يلعب دوراً فى تشكيل القيم فى الاتجاه المرغوب مستخدمين فى ذلك المساجد ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

٢ - أوضحت نتائج الدراسة انخفاض درجة مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية نظراً لتأثر المرأة ببعض القيم غير المرغوبة وانخفاض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لها ، ونظراً لأن التنمية - كعملية مخطط لها - تلعب الإرادة والمشاركة الإنسانية دوراً هاماً فيها وأنه يصعب أن تحقق أهدافها دون مستوى معين من الخصائص التى تميّز نسق الشخصية ، فان المدخل التربوى لتنمية المرأة يفرض نفسه حيث يعد من أنسب المداخل لتنمية المرأة فى الدول النامية التى تتميّز بانخفاض الموارد الاقتصادية والكوادر الفنية والخبرات العالية ، فالمدخل التربوى يتعامل مباشرة من خلال مؤسسات ووكلاء تغيير مع نسق الشخصية مستهدفاً تنمية معارفه وتغيير اتجاهاته وتحسين مهاراته وهو بذلك يعتبر نقطة بداية لازمة تلائم وضع المرأة الريفية وظروفها .

٣ - وفى مجال بناء شخصية المرأة يجب العمل على استغلال القدرات الفكرية للمثقفين لكونهم قاطرة التقدم حيث إن المعرفة التى يمتلكها المثقفون لم يعد ينظر اليها كمعرفة ذهنية فقط ولكن ينظر اليها كأداة ، فللأفكار دور كبير فى تشكيل مدركات وتصورات ووعى أفراد المجتمع وبالتالى تحديد مسار حركة المجتمع ، فمفتاح التقدم يتمثل فى التنوير والاصلاح النفسى والداخلى للأفراد أكثر مما يتمثل فى الاصلاح الاجتماعى أو الخارجى ، وفى هذا المجال يجب أن يتاح للمثقفين فرصة عرض أفكارهم التنويرية من خلال وسائل الاعلام مع محاولة التأكيد على أهمية دور المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا أهمية اقناع الآباء بضرورة تعليم البنات تماماً مثل أهمية تعليم الذكور .

٤ - أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم القيم السلبية المعوقة لمشاركة المرأة كثرة الخلفة ، وانخفاض قيمة التعليم بالنسبة للإناث ، ومن هذا يتضح أهمية تنمية المرأة بتعليمها واكسابها

المهارات لكى تقوم بدورها فى ضبط النمو السكانى، كذلك يتطلب الأمر وضع خطة قومية لمحو الأمية تهتم فى الأساس بفئة الأميات اللاتى تعدين سن الإلزام وفى هذا المجال يمكن الاستعانة بالخريجين الجدد بعد تدريبهم التدريب الكافى . كذلك يجب الاهتمام بمحتويات برامج محو الأمية الوظيفية للمرأة بما يحقق تنمية المهارات الحرفية للمرأة والتى أثبتت نتائج الدراسة أهميتها فى عملية المشاركة .

٥ - أثبتت نتائج الدراسة أن الأمر يتطلب ترجمة القيم الى معايير أو منظمات سلوكية تنظم وتضبط ايقاع الحركة المجتمعية التى تتبلور بدورها فى صورة تنظيم اجتماعى وادارى ، الا أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت وجود تناقض بين نصوص القوانين والممارسة . لذا فان الأمر يتطلب محاولة متابعة تطبيق القوانين الحالية والتى تحول دون التمييز لأحد الجنسين فى تولى الوظائف والأعمال ، إلا إذا قام على أسس موضوعية تراعى المصلحة العامة من ناحية وتراعى وضع المرأة من ناحية أخرى، كذلك سن التشريعات ومتابعة تنفيذها خاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وسن زواج الفتيات للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر .

المراجع العربية والأجنبية

١ - معهد التخطيط القومى: **تقرير التنمية البشرية** ، ١٩٩٤، القاهرة : مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٥.

٢ - مجلس الشورى ، **تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة** ، القاهرة: المجلس ، ١٩٩٢[لجنة الخدمات ، التقرير رقم ٤].

٣ - ظريف بطرس: **المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية** . ادارة التنمية الريفية: المجلد الأول: الدراسات والبحوث النظرية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ١٩٧٨.

4 - UNICEF : **Community participation** : The key to development in UNICEF News, Issues 68/1978.

٥ - إسماعيل حسن عبدالبارى : **المرأة والتنمية فى مصر** : القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ .

٦ - معهد التخطيط القومى: **تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦**: القاهرة : مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٧.

٧ - علياء شكرى وآخرون ، **المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة**،الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

٨ - أحمد أبوزيد: المرأة والحضارة ، **مجلة عالم الفكر** ، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٧٥.

٩- محمود السقا: المرأة فى مصر الفرعونية ، **مجلة القانون والاقتصاد** ، القاهرة ، العدد الأول والثانى (مارس / يونيو ١٩٧٥) .

١٠ - أبوزيد ، **مرجع سبق ذكره** .

11 - Colder : **After the seventh day : The world man created** N.Y: Mentor books, 1962 .

١٢ - أبوزيد ، **مرجع سبق ذكره** .

13 - Biddle, Bruce and Thomas, Edwin (Editors), **Role Theory**: N.Y: John Wiley and Sons, Inc, 1966.

14 - Biddle, Bruce, **Role Theory** . N.Y: Academic press, N.Y: 1979 .

15 - Jackson, **Role**, University press, cambridge, 1972.

16 - **Ibid** .

17 - Biddle & Bruce, **op. cit** .

١٨- خالد عبدالفتاح قنيبر: **العلاقة بين المشاركة الشعبية وعملية التنمية الريفية فى بعض مشاريع التنمية الريفية فى مصر** : شبين الكوم : كلية الزراعة جامعة المنوفية ، ١٩٩٥ . (رسالة ماجستير غير منشورة).

١٩ - نبيل السمالوطى : **علم اجتماع التنمية** ، الطبعة الثانية: القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

٢٠ - خالد عبدالفتاح قنيبر: **مرجع سبق ذكره** .

٢١ - محمد ابراهيم العزبى: معوقات مشرعات تنمية ا لمرأة الريفية ، ورقة عمل مقدمة لندوة: **آفاق ومعوقات تنمية المرأة الريفية** ، الاسكندرية ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

٢٢ - محمد السيد الامام : **علم اجتماع التنمية** . المنصورة: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

23 - Foster, G : **Traditional societies and technolegical change,** second edition.N.Y: Harper & Row publishers, 1973.

24 - Marayati, **The Middle East, its governments and politics,** Belmont (California) : Dexbury press, 1972 .

٢٥ - دوب : **التغير الاجتماعى** ، ترجمة عبدالهادى الجوهرى وآخرون : القاهرة: مكتبة نهضة الشرق ،١٩٨٤ .

٢٦ - محمد نبيل جامع وآخرون : **القيم الشخصية والمجتمعية التنموية الريفية** : القاهرة: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

٢٧ - محمد نبيل جامع وآخرون : **مسح وتقييم دور مكانة المرأة الريفية المصرية وبرامجها التدريبية فى مجال الارشاد والتنمية الريفية** ، دراسة حالة : الاسكندرية: قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، يوليو، ١٩٨٧.

28 - Rogers, E . & Svening, L., **Modernization among peasants, the impact of communication.** N.Y: Holt Rine hart and Winston, 1969.

٢٩ - بورسيل ، جيرمين ، **المرأة فى الحياة المهنية** . القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٨٤ .